النموذج الوطني للموازنة التشاركية

وحدة الشفافية و المشاركة
المجتمعية - وزارة المالية

المحتوى:

مقدمة

١ مقدمة عن النموذج الوطني للموازنة التشاركية

١.١ تعريف و هدف النموذج الوطني للموازنة التشاركية

١.٢ رؤية مصر ٢٠٣٠

١.٣ برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦-٢٠٢٧

١.٤ الاطار التشغيلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

٢ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

٢.١ كيف تم الوصول إلي النموذج الوطني للموازنة التشاركية؟

٢.٢ شركاء النجاح النموذج الوطني للموازنة التشاركية

٢.٣ الإطار المؤسسي للنموذج الوطني الموازنة التشاركية

٢.٤ الإطار التنفيذي للنموذج الوطني الموازنة التشاركية

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

٣ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية و الاعتراف الدولي بنموذج الموازنة التشاركية

مقدمة

في ضوء اهتمام الدولة بأهمية نشر الوعي من بين كافة فئات المجتمع وخاصة الشباب والنشء برؤية الدولة وما تقوم به الحكومة المصرية من انجازات لتوفير الحياة الكريمة، والجهود الملموسة على أرض الواقع لدفع عجلة التنمية بمختلف ربوع مصر في ظل الجمهورية الجديدة. وفي إطار رؤية وزارة المالية لتحسين كفاءة الإنفاق العام والاستغلال الأمثل لموارد الدولة واستدامة الإصلاحات لتنعكس على جودة حياة المواطن، حيث انها تعمل جاهدة على تحقيق معدلات عالية من الشفافية والتواصل والحوكمة ومكافحة الفساد، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع و هو الهدف الأسمى لكل الجهود التنموية التي تقوم بها الحكومة والمؤسسات التنموية المختلفة.
كما تعمل وزارة المالية بالشراكة مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية ووزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني على تطبيق مفهوم الموازنة التشاركية الذي تستند فيه على رفع الوعي بأهم خطط الحكومة والسياسة المالية لوزارة المالية حتى يصبح المواطن شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية اعداد الموازنة على المستوى المحلى مما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي نطاق عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية - والتي تم انشاؤها بقرار وزير المالية رقم ٥٧٣ لعام ٢٠١٨، الا ان نطاق العمل كان قد بدأ منذ ٢٠١٥ كأول وحدة متخصصة للعمل على تطوير شفافية الموازنة مع تغيير الصورة الذهنية لوزارة المالية وتعزيز أدوات الموازنة التشاركية من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والأفصاح المالي وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة الى تطوير آليات نشر الثقافة المالية بجانب ضمان شمولية البيانات من خلال اصدار الأبحاث والتقارير الخاصة بدورة إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة بحسب معايير الشفافية العالمية والحفاظ على التقدم الذي أحرزته مصر خلال الـ٨ أعوام السابقة.

ومن منطلق تداعيات الأحداث العالمية الراهنة والتي تشكل عبء جديداً على موارد الدولة مما يستدعي المزيد من الجهود في تحسين كفاءة الإنفاق العام مع إشراك المواطنين في هذه التحديات ومن هنا تزداد أهمية دور الموازنة التشاركية في إيجاد مساحة للحوار تمكن مختلف فئات المجتمع من المشاركة في الشؤون العامة والاقتصادية للدولة من أجل تنمية شعورهم بالانتماء.

مقدمة

وفي ضوء التكليفات الرئاسية الصادرة بخصوص خطة عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية والمنوط بها متابعة الأهداف المشار إليها أعلاه مع العديد من شركاء النجاح والوزارات المعنية، فقد قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال الفترة الماضية بتمكين عدد كبير من الشباب ليكونوا قادة مجتمعيين على المستوى المحلي في عدد من المحافظات لتسريع عملية التنمية والمشاركة في جميع فعاليات وأنشطة الوحدة كسفراء لوزارة المالية ونادى المواطنة الفعالة ضمن أنشطة الطلاب بالجامعات في مصر، وذلك في ضوء التواصل والتنسيق الذي تم مع عدد من الجامعات من مختلف المحافظات ومن ضمنها جامعة الاسكندرية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة القاهرة جامعة الفيوم، جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة، وجامعة مصر الدولية، وجارى التوسع للانتشار في جامعة أسيوط والجامعة الألمانية، وجامعة حلوان، وجامعة بني سويف).

فإننا نستهدف الوصول لكافة الجامعات وذلك بغرض إقامة فاعليات مختلفة على مدار السنة لإشراك الشباب من طلبة الجامعات في العديد من الأنشطة المختلفة، وذلك في ضوء العديد من التوجيهات التي وردت الي الوحدة في إطار الاستراتيجيات المختلفة لبرنامج عمل الحكومة وروية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وحيث أن مشاركة الأفراد الفعالة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة أصبح لابد منها لتحقيق الأهداف السابق ذكرها وضمان استدامتها لحدوث ذلك التغيير بشكل كفء، فإن الوزارة تعمل على توجيه الجهود والحث على المشاركة المجتمعية لخدمة المجتمع المحلي وحل مشاكله في ضوء الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من كافة الأطراف سواء كان الجهاز التنفيذي للدولة أو القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أن إشراك المواطن من خلال مساحات الحوار التي تخلقها آليات الموازنة التشاركية تمكنه من أن يكون جزء من الحل بدلا من أن يكون جزء من المشكلة، مما يضمن أعلى معدل من النجاح واستدامة المشروعات التي يتم تنفيذها حيث أثبتت التجارب الدولية بأن المبدأ التشاركي هو النهج الأفضل فيما يتعلق بالعملية التنمية المحلية.

نتائج مصر في مسح الموازنة المفتوحة

جهود موازنة المشاركة التي تبذلها وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية ساهمت في حصول مصر على أعلى درجة في مؤشر مشاركة الجمهور ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة (OBS) الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية (IBP) على مستوى دول الشرق الأوسط. ارتفعت درجة المشاركة المجتمعية في مصر بشكل كبير بواقع 27 نقطة بين عامي 2015 و 2023، حيث قفزت من 8/100 في عام 2015 إلى 19/100 في عام 2021، ووصلت إلى 35/100 في عام 2023. وبذلك تتجاوز مصر المتوسط العالمي بـ 20 نقطة، وتحتل المركز الثامن بين 125 دولة تم مسحها. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت درجة مؤشر الرقابة علي الموازنة في مصر إلى 54/100 في عام 2023 بعد أن كانت 44/100 في عام 2021. أما بالنسبة لمؤشر الشفافية في مصر، فقد بلغ 49/100 في عام 2023، مقارنة بـ 43/100 في عام 2021، محققًا نموًا إجماليًا بواقع 36 نقطة بين عامي 2012 و2023.

الشفافية و الأفصاح

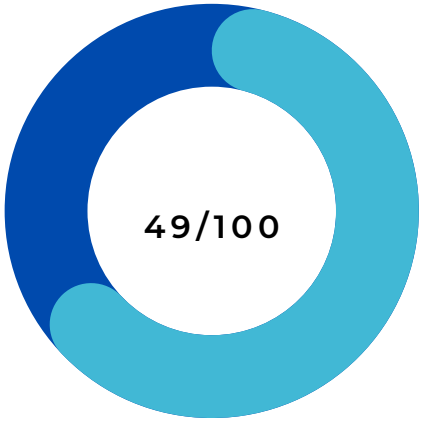

المؤشرات السابقة

2021:43/100
2017:43/100
2015:16/100

الرقابة علي الموازنة

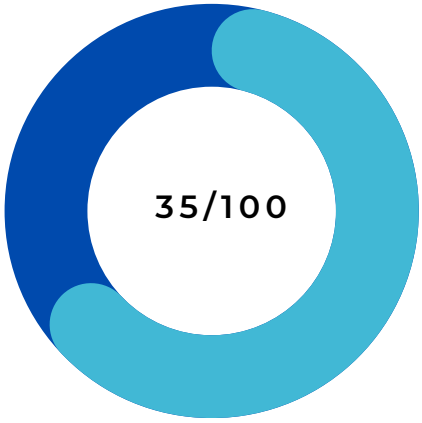

المؤشرات السابقة

2021:19/100
2017:15/100
2015:8/100

مشاركة الجمهور

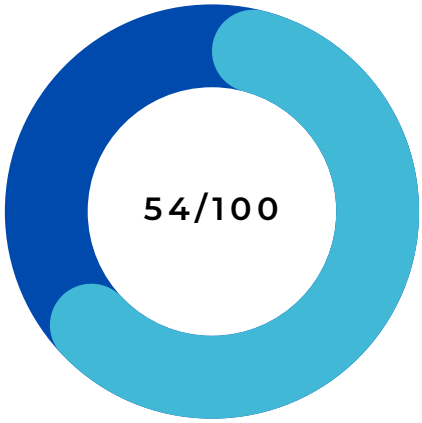

المؤشرات السابقة

2021:44/100
2017:39/100
2015:42/100

١.١ تعريف و هدف النموذج الوطني للموازنة التشاركية

١

التعريف النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الموازنة التشاركية هي نهج لصنع السياسات وعملية ديمقراطية للمداولة والقرار تُنشئ رابطة مباشرة بين مقدمي الخدمات الحكومية متلقي الخدمات العامة من المنظمات غير الحكومية والمواطنين الأفراد. من خلال إشراك المواطنين المحليين في صنع القرارات المتعلقة بالأولويات الإنفاق العام وتمكينهم من مراقبة هذه العملية، تهدف الموازنة التشاركية إلى تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام.

الموازنة التشاركية هي "عملية يشارك فيها المواطنون مباشرة في صياغة الموازنة وصنع القرار ومراقبة تنفيذها. إنها تُنشئ قناة للمواطنين لإبداء آرائهم بشأن أولويات الموازنة." (البنك الدولي، ٢٠١٨). {١}

٢

الهدف الأساسي من النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أن يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات فى عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣

لماذا يتم تطبيق الموازنة التشاركية؟

من خلال هذه الآلية، تساهم الموازنة التشاركية بشكل مباشر في معالجة التحديات المحلية من جذورها. ومن بين هذه التحديات:

١. الفجوة ما بين الموازنات الممنوحة للوحدات المحلية و للأحياء واحتياجات المحافظات المتزايدة.
٢. الزيادة السكانية الكبيرة وعدم كفاية الموارد المتاحة لمتطلبات المواطن المحلى.
٣. قلة أو غياب قيادات مجتمعية مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقية إلى الجهات الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة
٤. عدم وجود آلية للمشاركة المجتمعية

---

1 Hall, Jeremy Andrew Buchyzia; Wanjiru, Rose Ruth. *Participatory Budgeting Manual (English)*. Washington, D.C: World Bank Group. (page 3)

١.١ تعريف و هدف النموذج الوطني للموازنة التشاركية

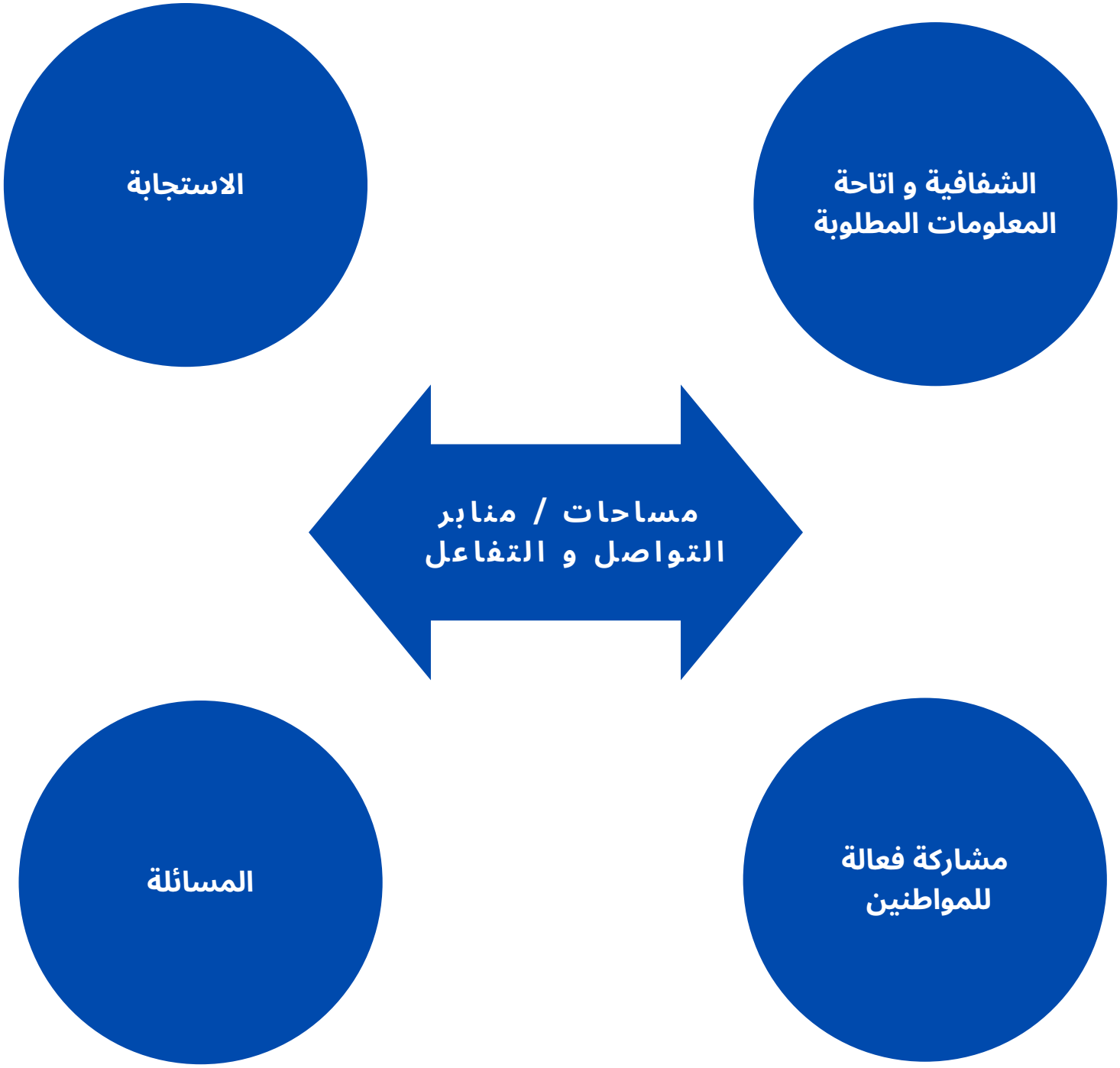

١.٢ رؤية مصر ٢٠٣٠

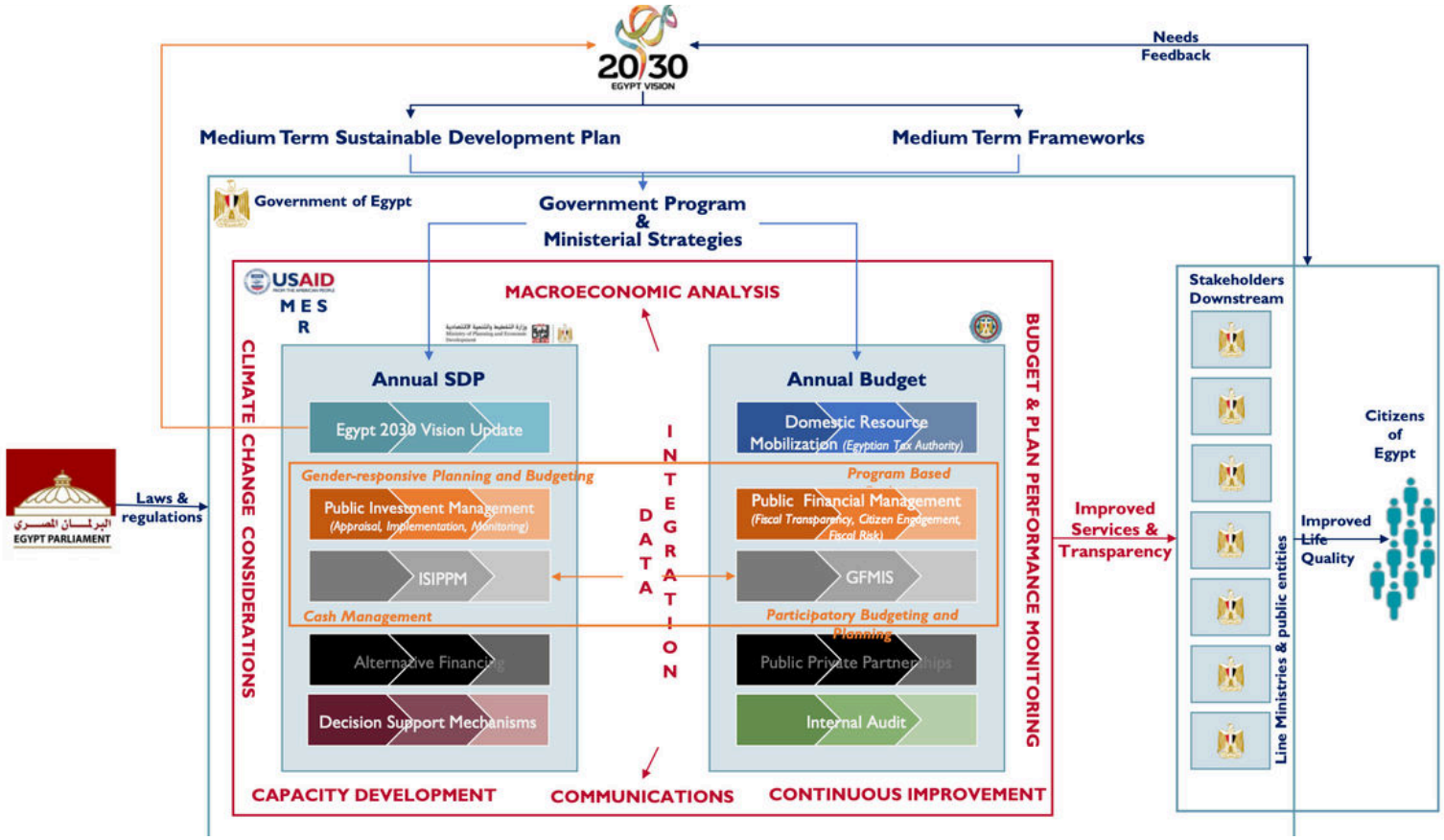

كما هو موضح في الإطار أعلاه ، يتم توجيه النموذج الوطني للموازنة التشاركية من خلال الأجندة الوطنية وخطة التنمية المستدامة طويلة الأجل ، "رؤية مصر ٢٠٣٠". واستناداً لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، تقوم وزارة المالية بتطوير أطر السياسة المالية متوسطة الأجل ، وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتطوير خطط التنمية المستدامة متوسطة الأجل. تمشيًا مع الإطار المتوسط الأجل لوزارة المالية ، تتضمن أنظمة إدارة المالية العامة وإدارة المعلومات المالية الحكومية الموازنة التشاركية و موازنة البرامج و الأداء ، مما ينتج عنه تحسين الخدمات العامة التي يستفيد منها المواطن.

من خلال اعتماد نهج تشاركي والتركيز على تعزيز مشاركة المواطنين ، يهدف نموذج الموازنة التشاركية في مصر إلى إنشاء قادة محليين قادرين على تحديد أولويات مشاكل مجتمعهم المحلي وإيجاد حلول لها. من خلال بناء القدرات والتواصل المباشر والتحسين المستمر ، يهدف نموذج الموازنة التشاركية إلى تحسين مستوي المعيشة ورضا المواطن المصري من خلال تحسين الخدمات العامة.

١.٢ رؤية مصر ٢٠٣٠

يستند تصميم النموذج الوطني للموازنة التشاركية في مصر إلى المبادئ التوجيهية لرؤية مصر 2030، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

التنمية المرتكزة على الإنسان:

"تدرك رؤية مصر *2030* أن محرك التنمية يعتمد على المواطنين، وأن استراتيجيات التنمية يجب أن تتماشى مع طموحات ورغبات المواطنين المصريين. ويتم قياس نجاح الرؤى بمدى استفادة كل مواطن مصري من عملية التنمية." من خلال وضع المواطنين في قلب عملية اتخاذ القرار، يساهم نموذج الموازنة التشاركية في مصر في تحقيق التنمية المرتكزة على الإنسان.

الإنصاف و الاتاحة:

يشير المبدأ إلى أن "جميع المواطنين، وخاصة الأكثر ضعفاً واحتياجاً للرعاية، يتمتعون بكافة حقوقهم على جميع الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية"، و"يتضمن ضمان فرص متساوية للوصول إلى جميع الخدمات العامة". من خلال الشمولية السياسية والاجتماعية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والمهمشين كصانعي قرار أساسيين مشاركين في عملية صنع السياسات، يسترشد نموذج الموازنة التشاركية في مصر بمبدأ "الإنصاف و الاتاحة" لرؤية مصر *2030*. ويتجلى ذلك في استهدافه لقرى الحياة الكريمة والبلديات المحلية ذات الدخل المنخفض، مما يضمن سماع احتياجات المواطنين الأشد فقراً وترجمتها إلى توفير الخدمات العامة والمشاريع.

نموذج تمكين المواطن

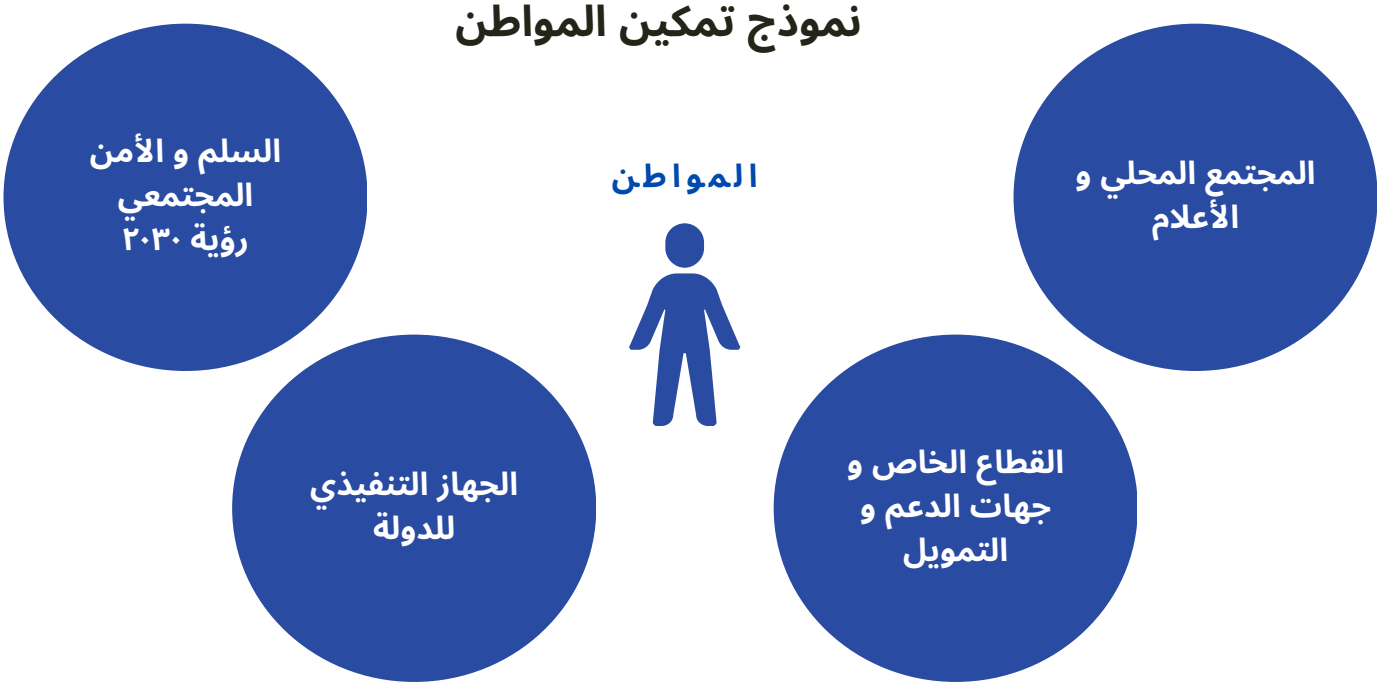

2 Egypt's Vision 2030 page 13
3. Idem page 15

١.٢ رؤية مصر ٢٠٣٠

يستند تصميم نموذج الموازنة التشاركية الوطنية في مصر إلى المبادئ التوجيهية لرؤية مصر 2030، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

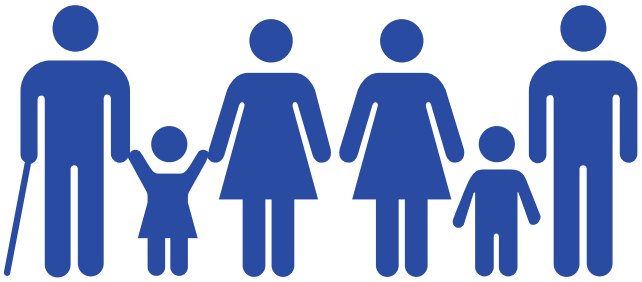

الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030	انعكاسها في النموذج الوطني للموازنة التشاركية
تحسين جودة حياة المصريين ورفع مستويات معيشتهم	من خلال تدريب الكفاءات في المحليات داخل المحافظات، وتجهيزهم بالمهارات القيادية والتقنية اللازمة لتحديد وتقديم الحلول لمشاكل مجتمعاتهم عبر برنامج تدريب المدربين (ToT)، يمكّن نموذج الموازنة التشاركية في مصر المواطنين و الشباب في تحسين مستوي معيشتهم
العدالة الاجتماعية والمساواة	يسترشد النموذج الوطني للموازنة التشاركية بالمبدأ الشامل لأهداف التنمية المستدامة 2030، وهو "إنّ عدم ترك أي أحد خلف الركب". ويهدف نموذج الموازنة التشاركية في مصر، الذي يسعى لعدم ترك أي شخص خلف الركب في عملية التنمية، إلى تحقيق الشمول الاجتماعي وتمكين الفئات المجتمعية التي يتم استبعادها تقليديًا في عملية اتخاذ القرار، مثل النساء، والمسنين، والشباب، وذوي الإعاقة.
الحوكمة و الشراكات	أحد الركائز الأساسية للإطار التشغيلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية هو التعاون مع شركاء النجاح. الشراكات التي تم تطويرها من قبل وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية مع الكيانات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية هي أساسية لنجاح واستدامة النموذج الوطني للموازنة التشاركية

١.٣ برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧

يستند النموذج الوطني للموازنة التشاركية إلي برنامج عمل الحكومة (26/27-24/25). ويتوافق بشكل خاص مع الركيزة الثانية: "بناء المواطن المصري وتعزيز رفاهيته" وأهدافه الاستراتيجية.

الاهداف الاستراتيجية للركيزة ٢	انعكاسها في النموذج الوطني للموازنة التشاركية
الهدف الاستراتيجي 6: الشباب كشركاء اليوم وقادة الغد	من خلال تركيزه على تعزيز تمكين الشباب، يتماشى النموذج الوطني للموازنة التشاركية مع البرنامج الرئيسي "تمكين الشباب اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا"، وخاصةً مع البرنامج الفرعي الأول "تعزيز مشاركة الشباب واندماجهم في العمل المجتمعي والسياسي". يركز نموذج الموازنة التشاركية في مصر على بناء قدرات الشباب المصري ليصبحوا قادة محليين داخل مجتمعاتهم، حيث يمكنهم تحديد مشاكل المجتمع بفعالية واقتراح حلول قابلة للتطبيق لها، مما يعزز انخراطهم المجتمعي في المجال السياسي.
الهدف الاستراتيجي 7: تمكين المرأة وتعزيز الفرص المتساوية في جميع المجالات	من خلال تركيزه على تعزيز تمكين المرأة، يتماشى لنموذج الوطني للموازنة التشاركية مع البرنامج الرئيسي "تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا"، وبرنامجه الفرعي الثالث "تعزيز المشاركة السياسية للنساء". يساهم نموذج الموازنة التشاركية في مصر في تأهيل قادة محليين من النساء قادرات على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدياتها المحلية.

١.٤ الاطار التشغيلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

يعتمد الإطار التشغيلي لنموذج الموازنة التشاركية في مصر على ثلاثة ركائز أساسية تساهم بشكل مباشر في عملية التنمية المستدامة.

١ تمكين المواطن

يركز النموذج الوطني للموازنة التشاركية على أفقر شرائح المجتمع والمواطنين الأكثر احتياجاً لتعزيز قدراتهم على تحديد واقتراح الحلول لقضايا مجتمعاتهم، ليصبحوا عناصر فاعلة في تحسين مستوي معيشهم.

٢ الحوار بين المواطن والحكومة

ومن خلال إنشاء رابط اتصال مباشر بين المواطنين وصناع السياسات، يعمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية على تعزيز استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين وتعزيز المساءلة الاجتماعية.

٣ الشراكات

يعتمد النموذج الوطني للموازنة التشاركية على التعاون بين شبكة شاملة من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي أنشأتها وحدة الموازنة التشاركية بالتعاون مع مؤسسة الحياة الكريمة وديوان المحافظات العام. وتشمل الجهات الحكومية المعنية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة التنمية المحلية ووزارة التضامن الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون وحدة الموازنة التشاركية بشكل مباشر مع العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تنفيذ نموذج الموازنة التشاركية مثل اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة كير والبنك الدولي.

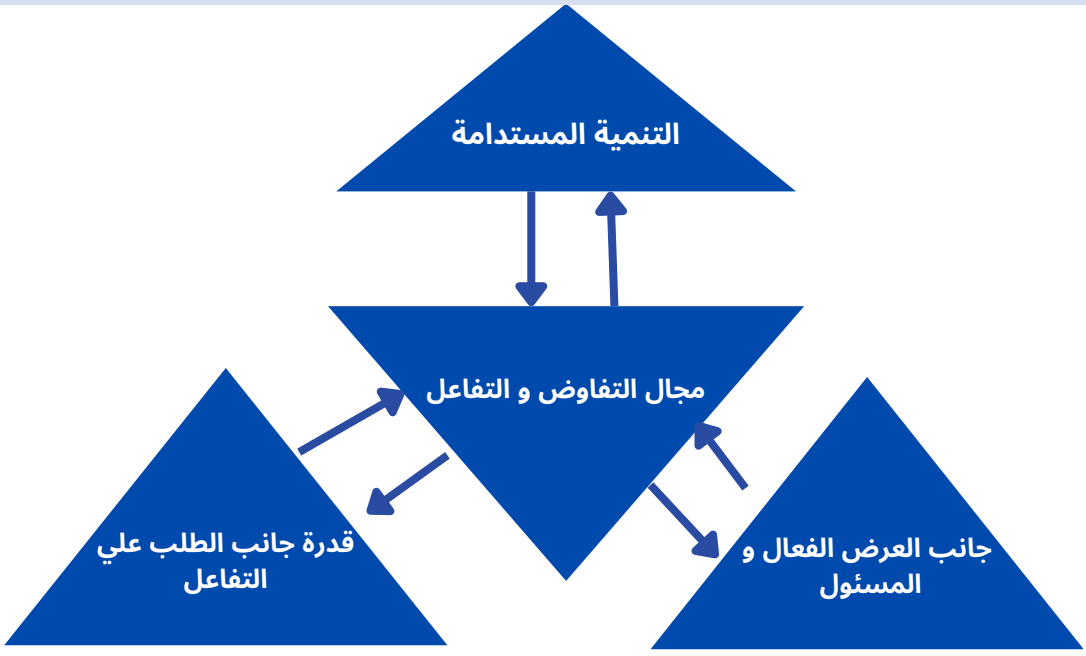

٢.١ كيف تم الوصول إلي النموذج الوطني للموازنة التشاركية؟

تم التعرف علي نموذج الموازنة التشاركية من خلال زيارات تمت علي مدار ٨ سنوات بالشراكة مع مؤسسات عالمية معنية بالشفافية والمشاركة المجتمعية في بلاد مختلفة علي رأسها (جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، البرازيل، البرتغال، الهند، والمكسيك)و قد ساهمت هذه الزيارات في تحديد النموذج الأنسب للموازنة التشاركية.

ففي عام 2019، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بدعوة الخبير جيوفاني ألجريتي في الوصول إلي النسخة المصرية الملائمة لنموذج الموازنة التشاركية ليصبح أول نموذج وطني للموازنة التشاركية.

بعد ذلك، لضمان فهم عميق وتنفيذ فعال لآليات الموازنة التشاركية، قامت وزارة المالية بعقد سلسلة من ورش العمل المتعلقة بالموازنة، مستخدمةً نهج تدريب المدربين (ToT).و قد شاركت في هذه الورش ٤ وزارات أخرى ومنظمات المجتمع المدني.

قدم الخبير الجريتي بعرض أربعة نماذج مختلفة للموازنة التشاركية تم تطبيقها في ٥٢ دولة، موضحاً خصائص كل نموذج وآليات تنفيذه. ثم تم تشكيل أربع مجموعات عمل، تضمنت كل منها ممثلين عن جميع الجهات والوزارات المعنية المذكورة أعلاه، بهدف اختيار النموذج الأنسب و الأفضل لتطبيقه في جميع محافظات مصر.

السيد جيوفاني اليجريتي محاضر دولي و باحث أول في مركز الدراسات الاجتماعية بجامعة كويمبرا بالبرتغال. لقد سبق أن كان لمدة ٥ سنوات الرئيس المشارك للهيئة المستقلة للضمان و تعزيز المشاركة في منطقة توسكانا بإيطاليا، فقد عمل كمنسق المشروع الدولي EMPATIA لتمكين المشاركة متعددة القنوات من خلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في النظم التشاركية، و هو عضو في مشروع Urbinat الذي يزكز علي إعادة أهيل الاحياء السكنية الاجتماعية من خلال الحلول التشاركية القائمة علي الطبيعة (في مدن بالبرتغال و بلغاريا و فرنسا و سلوفينيا و إيطاليا و الدنمارك) و قد عمل كمستشار للبنك الدولي، والمجلس الأوروبي، والـ GIZ، وجمعية السلطات المحلية والأقاليم السويدية. وقد عمل على تصميم وتقييم ميزانيات تشاركية في أكثر من خمسين دولة. قام بتأليف العديد من الكتب والمقالات في مجال خبرته، وشارك أيضًا في تأليف فيلم وثائقي بعنوان "ثورة هادئة: الموازنات التشاركية من منظور برتغالي.

٢.٢ شركاء النجاح النموذج الوطني للموازنة التشاركية

تتعاون وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية مع شبكة من شركاء النجاح تتكون من الكيانات الحكومية والجامعات المصرية و منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية يشكل الأساس لنجاح النموذج الوطني للموازنة التشاركية في مصر.

المنظمات الدولية

يونيسيف
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
البنك الدولي
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
الشراكة الدولية للميزانية
المبادرة العالمية للشفافية المالية

الجامعات الحكومية و الخاصة

جامعة القاهرة
جامعة الإسكندرية
جامعة العلوم الحديثة والآداب
جامعة مصر الدولية
الجامعة الأمريكية بالقاهرة
جامعة حلوان

الجهات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني

جمعية الأورمان
المؤسسة المصرية للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الاتحاد العام للجمعيات الأهلية
نموذج النظام المصرفي المصري

الجهات الحكومية

وزارة المالية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وزارة التضامن الاجتماعي
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء
وزارة التعليم العالي
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
وزارة الشباب والرياضة
وزارة التنمية المحلية
وزارة السياحة والآثار
وزارة البيئة
البنك المركزي المصري
البورصة المصرية
اتحاد الصناعات المصرية

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

عقب التنفيذ الناجح النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ في مارس ٢٠٢٣، الذي ألزم وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في ال ٢٧ محافظة. وسيتم تنفيذ النموذج تدريجيًا وفقًا للإطار المؤسسي التالي:

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ في مارس ٢٠٢٣

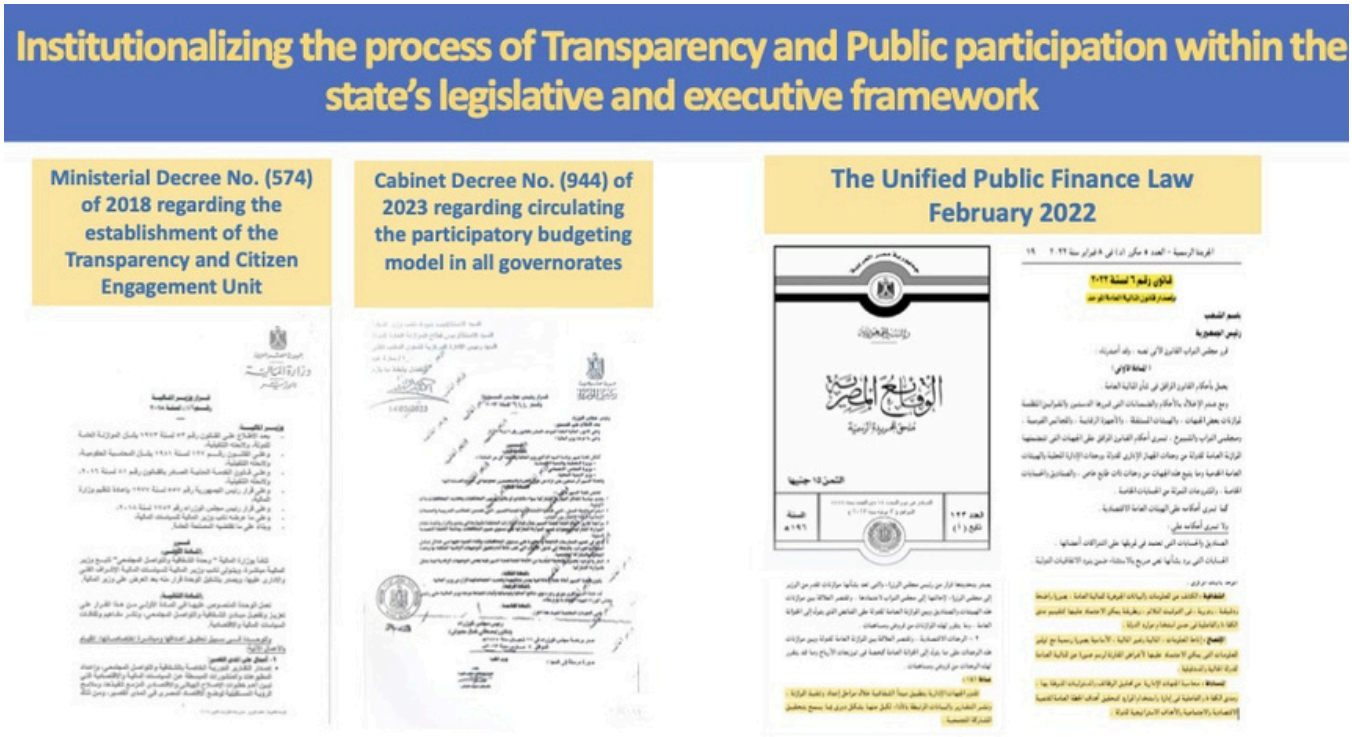

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

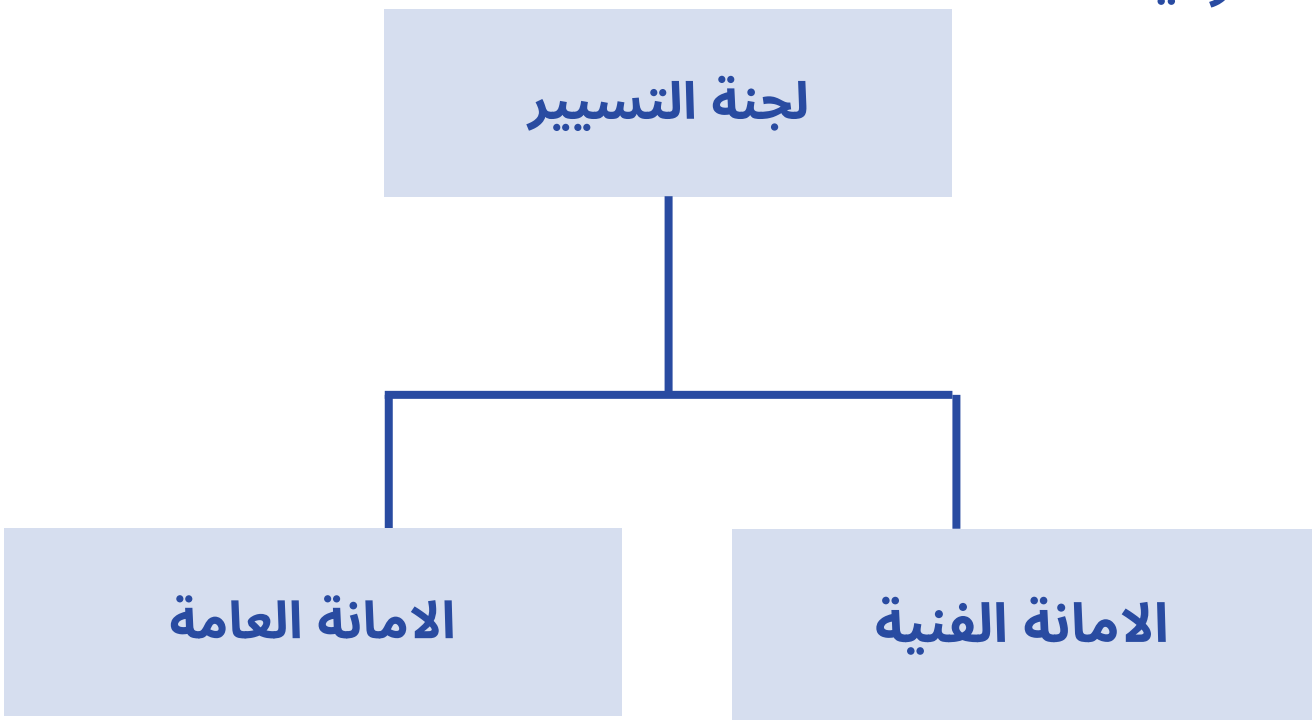

يتضمن الإطار المؤسسي كافة الوزارات المعنية ويتكون من ثلاث لجان، وهي لجنة التسيير على المستوى الوزاري يرأسها وزير المالية ويضم وزراء التنمية المحلية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والتضامن الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يوجد أمانة فنية وأمانة عامة، لكل منها التزامات محددة.

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

اولا: اختصصات لجنة التسيير

- وضع سياسة إطلاق الموازنة التشاركية سواء بالتتابع او بالتوازي بين المحافظات وتحديد المحافظات ذات الأولوية.
- استعراض خطة العمل التي تقدمها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية التي تتضمن الحقائب التدريبية والحملات الإعلامية لسرعة الانتشار بين الشباب.
- متابعة قيام الوزارات المختلفة بأدوارها في وضع وإقرار وتنفيذ نظام الموازنة التشاركية.
- متابعة خطوات تعميم الموازنة التشاركية على مستوى جميع المحافظات.
- متابعة الخطة التنفيذية السنوية لتذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام تحقيق الوحدة لأهدافها.
- النظر في تعميم الممارسات الناجحة والمطورة على مستوى المحافظات وإلقاء الضوء عليها من خلال تبادل المعرفة والخبرات.
- دراسة كيفية تنفيذ التوجيهات الرئاسية فيما يتعلق بالموازنة التشاركية.
- تفعيل ونشر مفهوم المساءلة المجتمعية على مستوى المحافظات والربط بين منظومة الشكاوى المختلفة والموازنة التشاركية واعتبارها رافدا من روافد وضع الموازنة التشاركية.
- . الربط بين المشاركة المجمعية وجلسات التشاور ومنظومة الشكاوى بمستوياتها المختلفة ومنظومة
- الموازنة التشاركية.
- يتم دعوة وزراء التعليم والتعليم العالى والاتصالات عند الحاجة.
- يصدر قرار بلجنة التسيير من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية وفي ضوء توجيهات رئيس الجمهورية، وتعمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية كأمانة فنية للجنة التسيير.
- يصدر قرار من وزير المالية بمهام وتشكيل اللجنة الفنية برئاسة مدير وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وعضوية ممثلين من وزارات المالية والتخطيط والتنمية المحلية والتضامن والتعليم والتعليم العالي والاتصالات والهيئات والجهات المعنية الأخرى الذي سيحددها قرار تشكيل الأمانة الفنية الصادر عن وزير المالية.

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

لجنة الأمانة الفنية

- سيصدر وزير المالية قرارًا يحدد تشكيل ومسؤوليات اللجنة الفنية. ستترأس هذه اللجنة رئيسة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية ، وستضم ممثلين من الوزارات المعنية.
- ستسترشد مهام كل وزارة ببروتوكول تعاون يحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل وزارة مشاركة في اللجنة الفنية.

ثانيا: إختصاصات لجنة الأمانة الفنية:

- إعداد الاجندات الخاصة بالبرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية.
- تنظيم الاجتماعات والمراسلات ما بين الوزارات ذات الصلة والجهات المعنية.
- وضع التصور النهائي لتنفيذ خطة عمل نشر الموازنات التشاركية بين جميع الجهات.
- تقديم الدعم الفني و الدعم اللوجيستي اللازم للحرص علي كفاءة تنفيذ الخطة الزمنية.

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

هيكل الامانة الفنية (٤)

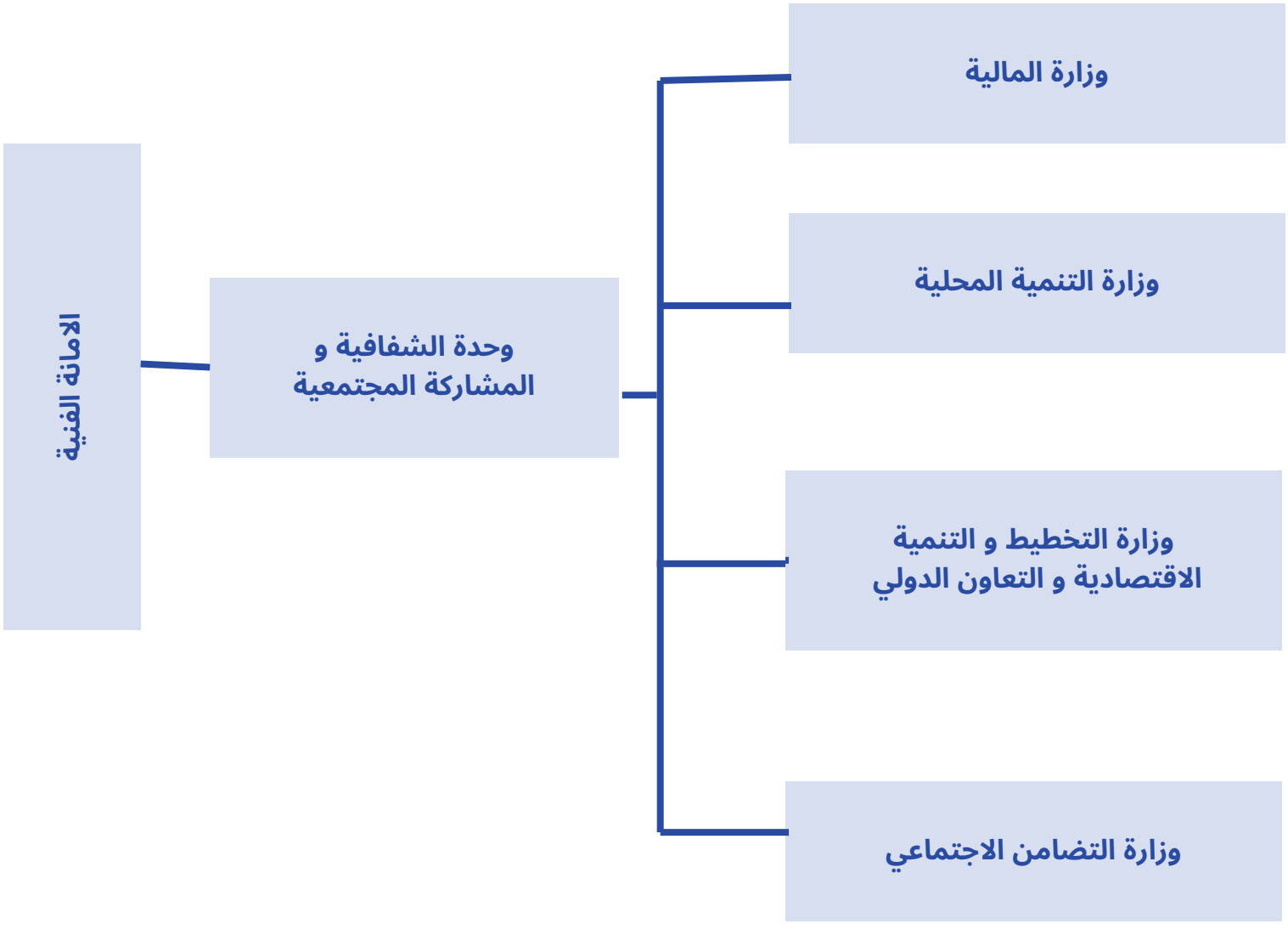

٤) يرجى الرجوع إلى الملحق ١ للتفاصيل حول صلاحيات الامانة الفنية.

٢.٣ الأطار المؤسسي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

التزامات اللجنة الفنية

وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية	تعمل كالمنسق الاساسي لتنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية، و تعمل علي تعزيز بناء القدرات بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني، وتعزز المشاركة العامة في عمليات الموازنة.
وزارة المالية	توفر الخبرة الفنية والموارد المالية لتمكين المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات الموازنة وتوزيع الموارد.
وزارة التنمية المحلية	تنسيق وتنفيذ برامج الموازنة التشاركية على مستوى المحافظات، وبناء قدرات المسؤولين المحليين، وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال التدريب، والدعم الفني، والمنافسة القائمة على الحوافز.
وزارة التخطيط و التنمية المحلية و التعاون الدولي	بناء القدرات، ودمج أولويات المواطنين في عملية الموازنة، ودعم تنفيذ مبادرات الموازنة التشاركية على مستوى المحافظات.
وزارة التضامن الاجتماعي	تسهيل مشاركة المواطنين في النموذج الوطني للموازنة التشاركية، ودعم انخراط المجتمع المدني، بياء القدرات داخل الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع لتنفيذ النموذج و ضمان استدامته.

٢.٤ الإطار التنفيذي للنموذج الوطني الموازنة التشاركية

١ الشفافية و الافصاح

- اتاحة المعلومات عن الموازنة العامة للدولة (من البيان التمهيدي للموازنة إلي التقرير الختامي)
- استخدام البيانات المرئية و الانفوجرافيكس لتبسيط المعلومات للمواطنين.
- تكوين حلقات وصل مكونة من منظمات غير حكومية محلية ومراكز شبابية لتفسير بيانات الموازنة وتبسيطها ونشرها في مجتمعاتهم.

٢ المشاركة الفعالة للمواطنين

- الاستفادة من المنصات والقنوات المتنوعة للتواصل لنشر المعلومات.
- زيادة الوعي العام وبناء المعرفة حول الموازنة العامة، أهميتها وآثارها الاجتماعية.
- إنشاء شبكة من المجموعات المحلية تضم المواطنين وممثلي منظمات المجتمع المدني ومسؤولي الإدارة المحلية وكذلك البرلمانيين، حيث يقوم هؤلاء برفع الوعي ونشر المعرفة حول المالية العامة بين أفراد المجتمع المحلي.

٢.٤ الإطار التنفيذي للنموذج الوطني الموازنة التشاركية

٣ المساءلة المجتمعية

- تجميع معلومات شاملة حول الموازنة العامة، والمشاريع المحددة، وحالة تنفيذها.
- تسهيل الحوار المفتوح مع المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات لمعالجة استفسارات الجمهور.
- الاستفادة من شبكات المجتمع المدني لتقديم المعلومات والدعم للمواطنين.
- تنظيم جلسات استماع جماهيري شاملة لجمع وجهات نظر متنوعة حول أولويات الموازنة.
- تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتحسين أداء الموازنة ومعالجة أوجه القصور.

٤ الاستجابة

- تعزيز جهود الشفافية من خلال التواصل المستمر عبر جميع القنوات المعنية.
- إنشاء حلقة تغذية راجعة مستدامة لتحسين عملية الموازنة التشاركية باستمرار من خلال التطبيق التدريجي.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

يشكل النموذج المصري للميزانية التشاركية عملية متعاقبة تتكون من مرحلة تحضيرية تليها تنفيذ دورة الموازنة التشاركية. ووفقًا لنهج تدريجي، تتكون العملية من:

١) تبدأ **مرحلة التحضير** من خلال رسم خريطة شاملة لشركاء النجاح والتواصل مع الجهات الأساسية المعنية بتنفيذ نموذج الموازنة التشاركية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز المشاركة المدنية من خلال نشر الوعي و اتاحة المعلومات. تعتبر برامج الموازنة التشاركية بمثابة "مدارس للمواطنة"، تمكّن المواطنين من قراءة وفهم وتحليل الموازنة والخطط الحكومية بفعالية.

٢) بعد ذلك، في **دورة الموازنة التشاركية**، يتمكن المواطنون من المشاركة بنشاط في اقتراح المشاريع المحلية وكذلك في مراقبة ومتابعة تنفيذها.

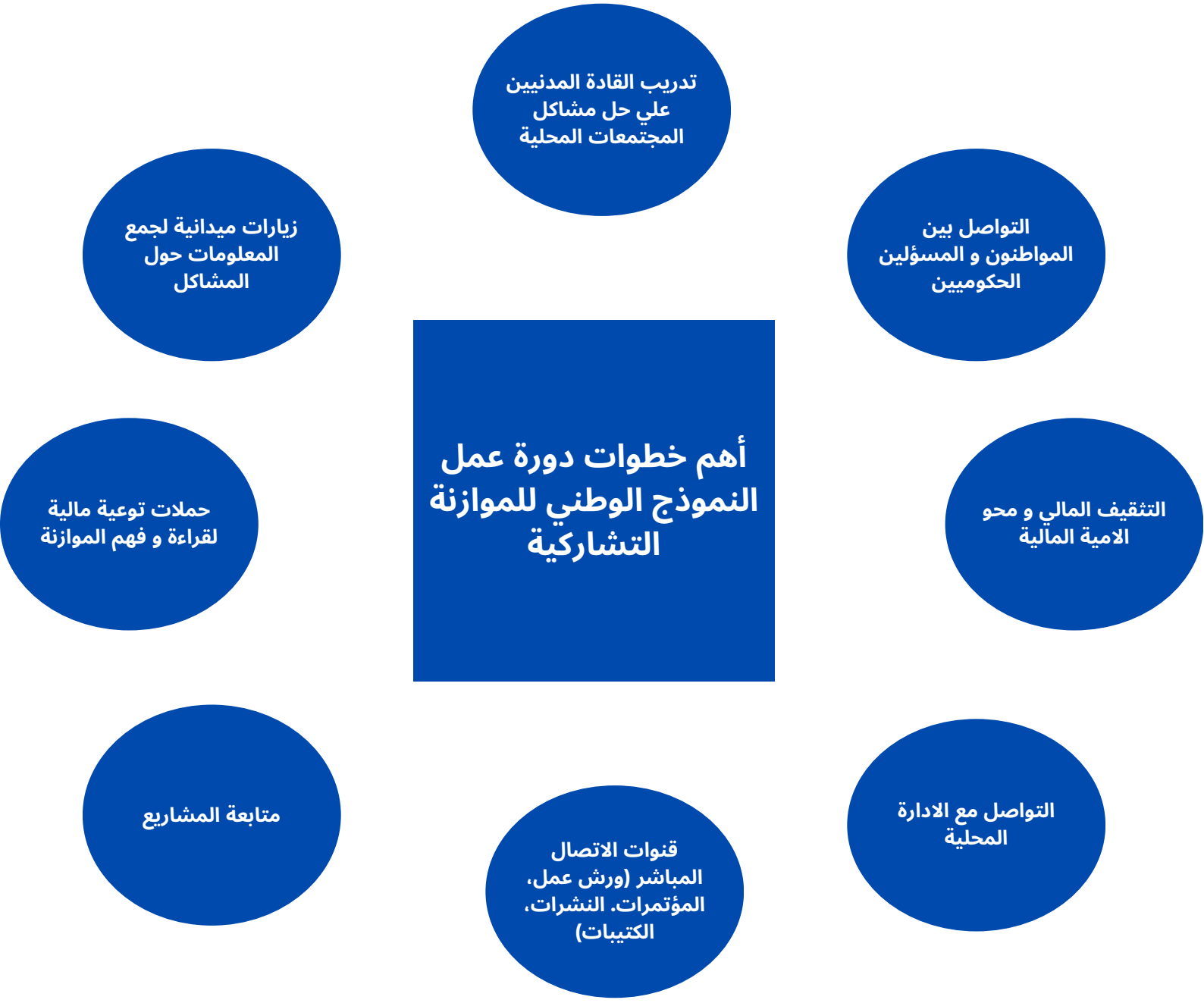

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أ) مرحلة تأسيس النموذج كل محافظة

١) التعاون مع شركاء النجاح ووبناء الوعي المحلي من أجل التمكين المجتمعي ومشاركة المواطنين:
يتضمن نموذج الموازنة التشاركية إنشاء شبكة تدريجية من شركاء النجاح بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وممثلي المحافظات والوزارات والسلطات المحلية. ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه الشبكة في زيادة وعي المواطنين بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية.

مع التركيز على المساواة الاجتماعية والسياسية ، يتم تنظيم ندوات في مراكز قرى الحياة الكريمة والبلديات المحلية ذات الدخل المنخفض لمناقشة المشاريع التي يمكن أن ترفع مستوى معيشتهم وتحسن سبل عيشهم مع المواطنين.

من خلال الشبكة الراسخة لشركاء النجاح في كل محافظة ، يتم اختيار الكفاءات للمشاركة في دورة الموازنة التشاركية لمحافظتهم ، ومن خلال زيادة الوعي بعملية الموازنة ، يصبح المواطنون صناع قرار أساسيين في العملية وشركاء اصيلين في عملية التنمية المستدامة.

شروط الالتحاق ببرنامج تدريب المدربين ToT

- العمر: من ١٨ إلى ٥٠ عام.
- الجنسية: مصري ومقيم في المحافظة.
- المؤهل العلمي: مؤهل مرحلة الإعدادية - دبلوم ثانوية عامة - مؤهل جامعي.
- الخبرة السابقة: سنة أو أكثر من الخبرة في العمل الاجتماعي (من خلال المشاركة في الأنشطة الطلابية، أو المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات التنموية، أو الأحزاب السياسية). ويفضل أن يكون لديه معرفة عامة بمسؤولية الاجتماعية وآليات المشاركة.
- المهارات والخبرات: التأثير، التحسين المستمر، المساءلة، التركيز على النتائج.

يتم اختيار المشاركين في عملية الموازنة التشاركية بناءً على اختيار وتقسيم قائم على الكفاءة يستخدم معايير محددة لضمان تمثيل متساوٍ لجميع شرائح المجتمع.

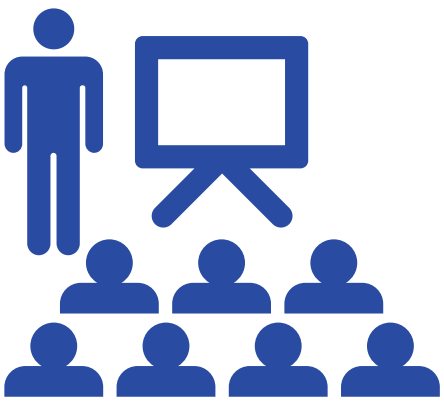

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أ) مرحلة تأسيس النموذج كل محافظة

جهود رفع الوعي وبناء المعلومات من قبل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية:

الاهداف	قنوات وأدوات نشر المعلومات
• إبلاغ المواطنين وإشراكهم بفهم واضح للنموذج الوطني للموازنة التشاركية. • تعزيز التعاون بين المجتمعات والجامعات والمؤسسات الحكومية. • تطوير ثقافة المواطنة بين الطلاب والشباب.	تمكين الشباب من خلال الوصول المستهدف إلى الطلاب والجامعات: **التفاعل مع الجامعات**: يتم إقامة شراكات مع الجامعات لتنظيم عروض تقديمية وورش عمل وندوات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس. **دمج الموازنة التشاركية في المناهج الدراسية**: العمل على دمج مفاهيم ميزانية المشاركة في الدورات والبرامج ذات الصلة. **تنظيم مسابقات للطلاب:** استضافة مسابقات وتحديات للطلاب لتشجيع الأفكار والحلول الابتكارية المتعلقة بالموازنة التشاركية. **الوسائط المطبوعة والسمعية البصرية:** يتم تطوير مواد تعليمية واضحة وسهلة الوصول حول الموازنة التشاركية، تشمل الكتيبات والنشرات والمخططات المعلوماتية.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أ) مرحلة تأسيس النموذج كل محافظة

٢) بناء القدرات لتنفيذ نموذج الموازنة التشاركية بفعالية:

بناءً على مجموعة المعايير المذكورة أعلاه ، يتم اختيار عدد من المتدربين. يتألف المتدربون من كوادر من الكيانات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى ممثلين من اللجان المختلفة المسؤولة عن تنفيذ نموذج الموازنة التشاركية من خلال ورش العمل المختلفة ، يخضع المدربون لتدريب المدربين (ToT) حيث يتم تدريبهم على تطوير المهارات اللازمة لرصد المشكلات المجتمعية المحلية في محافظاتهم وتحليلها وإيجاد حلول لها بشكل فعال.

تُجرى هذه ورش العمل بحضور ممثلين من الشبكة الراسخة للكيانات المعنية بتنفيذ النموذج. وتشمل هذه الكيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة التنمية المحلية ووزارة التضامن الاجتماعي إلى جانب الوزارات الأخرى المعنية بتنفيذ النموذج. كما تشمل مديريات المحافظات ومنظمات المجتمع المدني الموجودة في المحافظة.

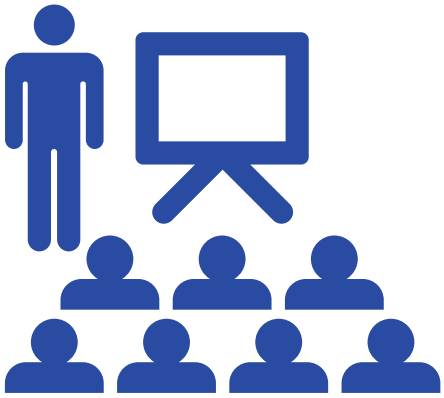

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أ) مرحلة تأسيس النموذج كل محافظة

A.2) بناء القدرات لتنفيذ نموذج الوطني للموازنة التشاركية بفعالية:
تدريب المدربين (ToT): الهدف الأساسي من تدريب المدربين هو بناء القدرات لممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية واللجان حول آليات تنفيذ نموذج الموازنة التشاركية.

المحتوى التربوي

- **محو الأمية المالية**: تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لقراءة وفهم وتحليل الموازنة بفعالية، وزيادة الوعي حول تأثير المشاركة العامة والتطوع على التنمية المحلية. تشمل المفاهيم: الموازنة التشاركية، آليات المساءلة، مشاركة المجتمع، موازنة البرامج و الأداء، الموازنة المستجيبة للنوع .
- **الوعي برؤية الحكومة لمصر 2030:** تقديم فهم شامل لرؤية الحكومة الإصلاحية وخططها لمصر 2030 بالإضافة إلى خطط الاستثمار المحلية.
- **رصد وتقييم البرامج والمشاريع المحلية:** تطوير المهارات في رصد وتقييم البرامج والمشاريع المحلية على مستوى المحافظة.
- **رصد المجتمع والمساءلة**: تعزيز الفهم لمبادئ رصد المجتمع والمساءلة.
- **تيسير جلسات الاستماع** : تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتيسير جلسات الاستماع الجماهيري.
- **تدريب عملي ميداني**: تقديم تدريب عملي في الميدان.
- تتبع البيانات، الزيارات الميدانية، وكتابة التقارير: نقل المعرفة حول تتبع البيانات، منهجيات الزيارات الميدانية، وتقنيات كتابة التقارير.
- **مهارات القيادة والمشاركة المجتمعية:** تعزيز مهارات القيادة والعمل الجماعي والمشاركة المجتمعية.
- مهارات التفكير النقدي.
- **مهارات التواصل مع المواطنين والمسؤولين الحكوميين**: تطوير مهارات التواصل الفعّال للتفاعل مع المواطنين والمسؤولين الحكوميين.
- **تحديد وتحليل المشكلات المحلية**: تدريب المشاركين على تحديد المشكلات المحلية، تحليلها، وتطوير حلول شاملة لها.
- **مهارات حل المشكلات**: اقتراح الحلول وتقديمها للوحدات المحلية والأحياء: تزويد المشاركين بالقدرة على اقتراح وتقديم حلول للمشكلات المحلية لتضمينها في ملفات التخطيط المحلي (مثل: الإنارة، الرصف، مواقف السيارات، البيئة، الصرف الصحي، الطرق، إلخ).
- **تدريب على سير عمل متكامل للرصد والتحليل والتوصيات:** تقديم تدريب على سير عمل متكامل للرصد والتحليل وصياغة التوصيات.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

هيكل اتخاذ القرار لتنفيذ النموذج على مستوى جميع المحافظات

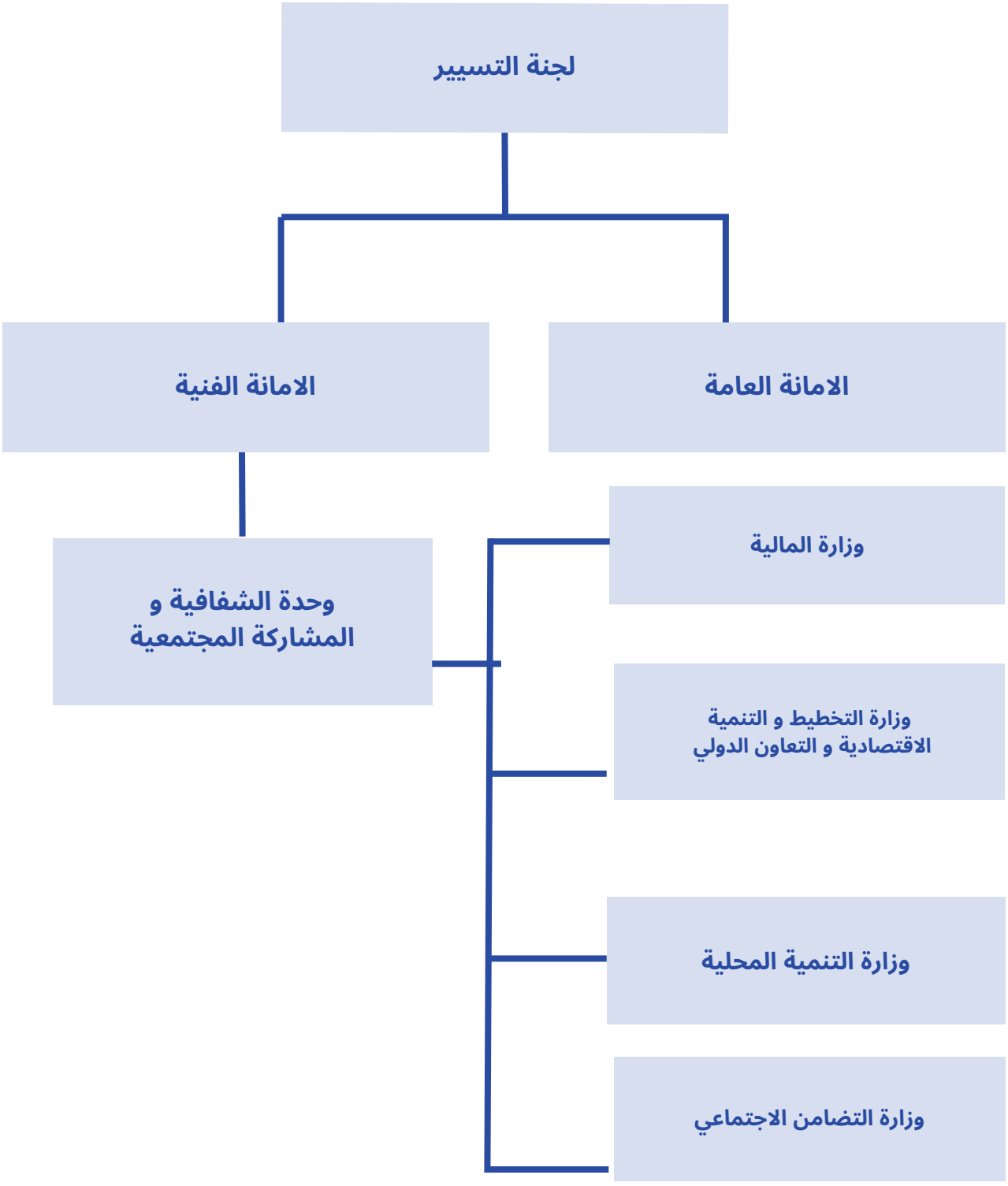

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ORGANIZATIONAL STRUCTURE

After termination of the ToT in each governorate, a supervisory committee is formed to spearhead the implementation of the model. Those who excelled in the graudation project will be eligible to be within this structure at the governorate level.,

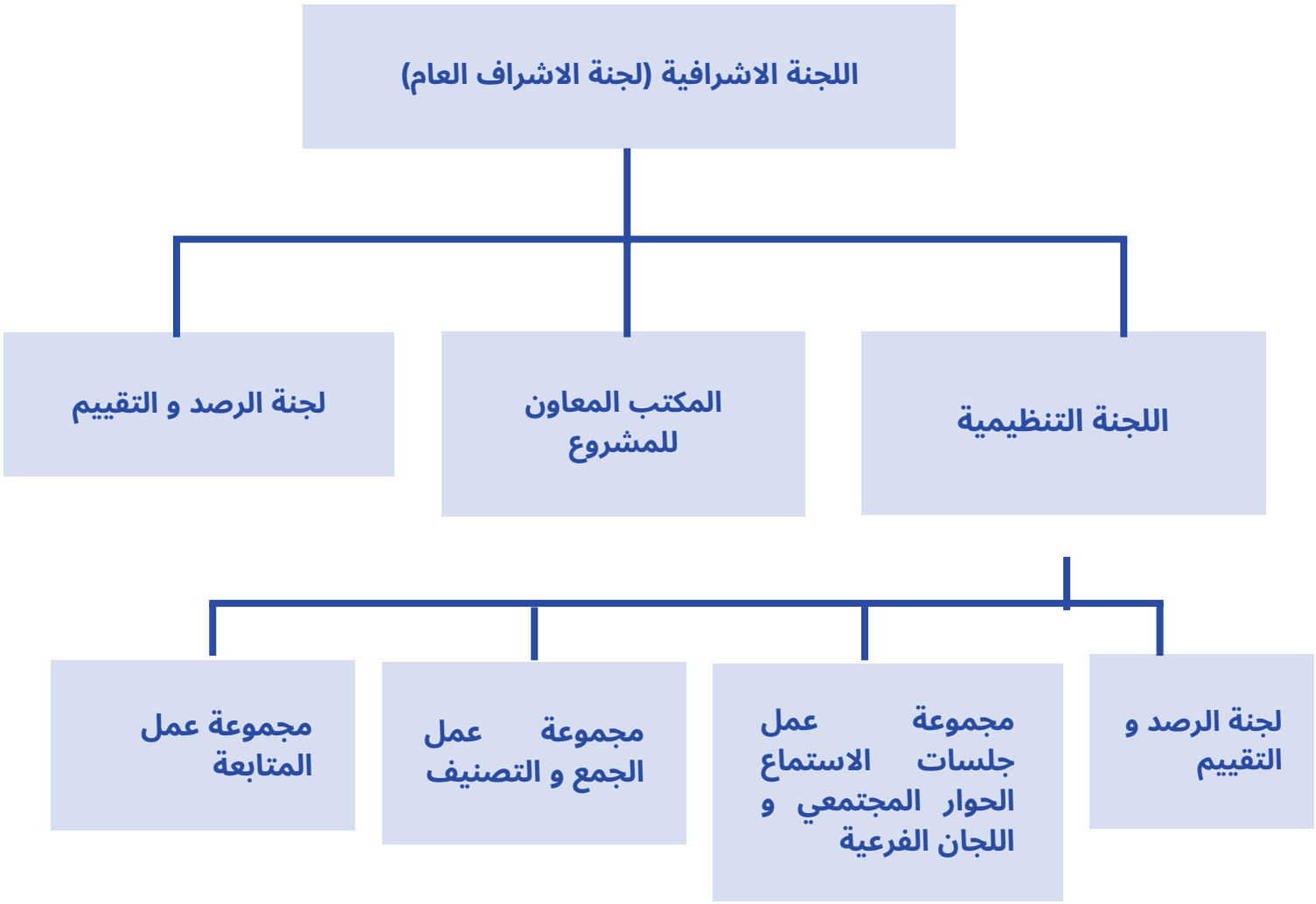

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الهيكل التنظيمي

تتولى اللجنة الإشرافية وضع الإطار العام والاستراتيجي الذي يعمل من خلاله النموذج الوطني للموازنة التشاركية وذلك تحت اشراف وزارة المالية وبحضور ممثلين عن الوزارات المعنية والتي على رأسها كل من ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن، ونائب المحافظ في كل محافظة، بالإضافة الى ممثلين عن المجتمع المدني بالمحافظة.

التزامات اللجنة الاشرافية:

- وضع المعايير التي يتم بناء عليها اختيار أحسن المشروعات المقدمة من المواطنين، وفقا لأهداف التنمية المستدامة.
- بناء خريطة وفقاً لاستراتيجية الدولة للقطاعات والمناطق التي سيتم تنفيذ المشروعات بها.
- المفاضلة بين المشروعات المقترحة المقدمة من ممثلي الأحياء.
- تحديد الإطار العام للرسائل التي يجب تضمينها عند التواصل مع الجمهور لأهميتها.
- قيادة النموذج الوطني للموازنة التشاركية والتنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في النموذج.
- الحصول على الدعم السياسي من وزير المالية والمحافظ وأي موافقات مطلوبة.
- الموافقة على الخطوات الإرشادية لجميع المعلومات والقواعد المتعلقة بسير العملية.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الهيكل التنظيمي

اللجنة التنظيمية

تتكون من أفضل المتدربين والذين حصلوا على شهادات تخرج من البرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية في كل محافظة والذين اثبتوا جدارتهم في كل من تطبيق وتنفيذ المهارات التي تم اكتسابها خلال البرنامج.

التزامات اللجنة التنظيمية:

- ضمان التنسيق الدائم مع كل من اللجنة الإشرافية ومكتب الدعم.
- رفع مستوى الوعي العام بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية بالتنسيق مع كل الجهات المعنية في كل محافظة لإعداد دورات تدريبية لمكتب الدعم والمواطنين والعمل على زيادة سفراء المبادرة.
- كتابة التقارير ومحاولة السعى لإيجاد حلول في حالة وجود أي تحديات كتابة تقارير حول مدى قبول وجدوى المشاريع التي يقترحها المواطنون (في السنة الأولى يمكن للجنة التنظيمية اقتراح بعض المشروعات بنفسها).

The Organizing Committee oversees the work of four sub-committees:

1. Communication and Information Working Group
2. Community Dialogue Hearings Working Group and the Subcommittees
3. Collection and Classification Working Group
4. Follow-up Working Group

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الهيكل التنظيمي

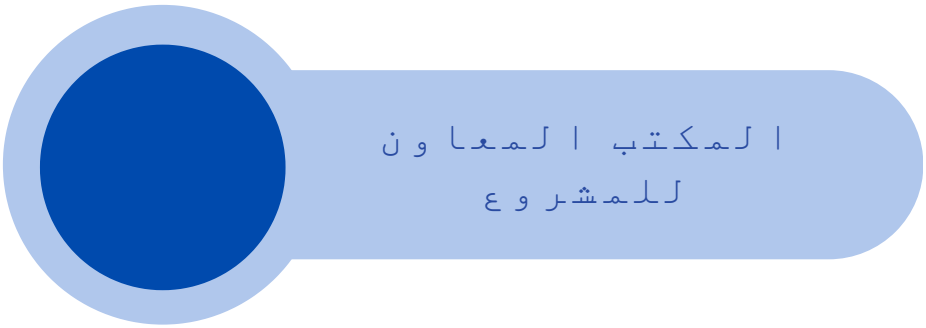

يتولى مكتب مساعد المشروع التعامل مع الجوانب اللوجيستية لنموذج الموازنة التشاركية الوطنية لضمان تنفيذه بسلاسة وفي الوقت المناسب.

التزامات المكتب المعاون للمشروع

- ادارة عمليات التواصل مع الجمهور من خلال وسائل التواصل المختلفة سواء التكنولوجية أو غيرها، وإتاحة المعلومات للجمهور.
- تنسيق الاحتياجات اللوجستية اللازمة على مدار تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية مثل ترتيب مواعيد الاجتماعات التشاورية وحجز قاعات الاجتماعات، وتنسيق الدعوات وإرسالها للمدعوين.
- ترتيب جدول العمل الخاص بكل اجتماع والحرص على سير الاجتماعات بشكل متوافق مع الهدف المرجو منه.
- توثيق الاجتماعات من خلال التقارير المكتوبة والصور.

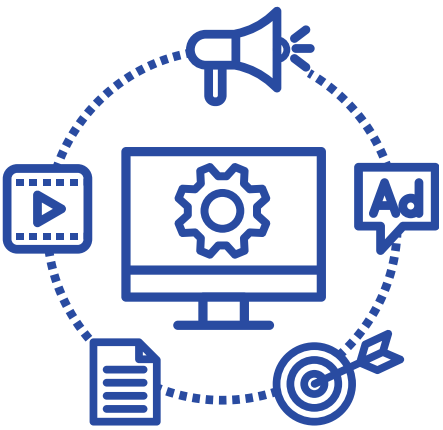

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

الهيكل التنظيمي

لجنة الرصد و التقييم

لجنة مستقلة لمتابعة تنفيذ كافة المراحل والخطوات التنفيذية من النموذج الوطني للموازنة التشاركية وإصدار تقارير دورية حول ما تم إنجازه ومدى تحقيقه للنتائج المرجوة ليتم مناقشته داخل اللجنة التنسيقية بهدف التطوير من آليات العمل

التزامات لجنة الرصد و التقييم:

- رصد ومتابعة كافة مراحل النموذج الوطني للموازنة التشاركية
- إصدار تقارير دورية حول ما تم إنجازه وتقييمه ومقارنته بالنتائج المرجوة
- رفع التقارير الى اللجنة التنسيقية للمناقشة
- تطوير آليات العمل على تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية وتقديم الاستشارات الى اللجنة التنظيمية
- توثيق كافة المراحل من خلال التقارير والصور، وعمل أرشيف للإنجازات.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

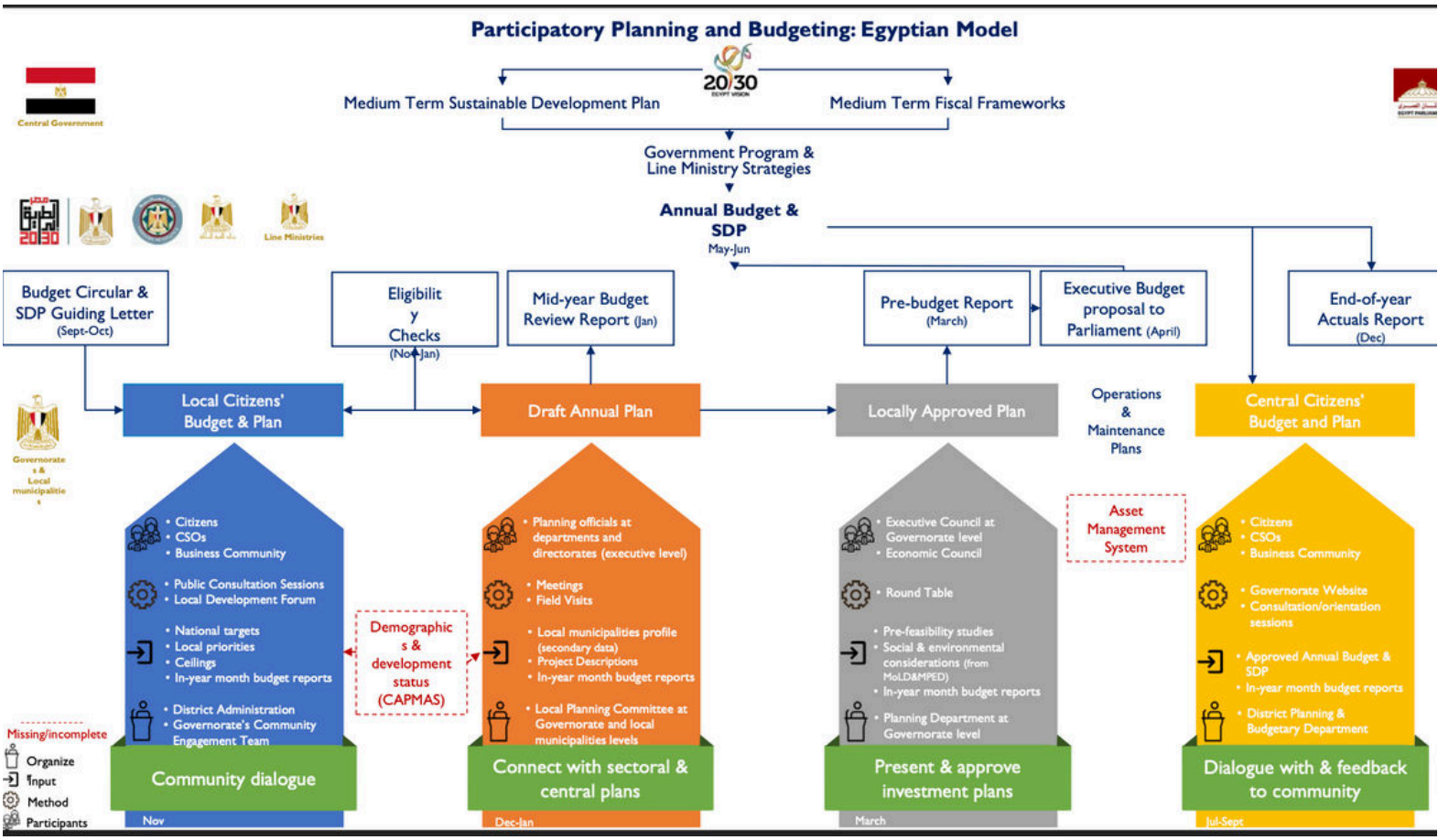

مرحلة الصياغة:

في مرحلة صياغة الموازنة، من خلال الحوار المجتمعي الذي يتم تسهيله من خلال جلسات الاستماع الجماهيري في نموذج الموازنة التشاركية، يتم تطوير الموازنة والتخطيط المحلي للمواطنين، بما في ذلك احتياجات المواطنين المحلية. يتم ذلك من خلال جلسات التشاور العام والمنتديات التنموية المحلية، والحوار المجتمعي مع المواطنين والمنظمات المجتمعية والقطاع التجاري مع فريق وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية في المحافظة. في المرحلة التالية، يتم مطابقة الأولويات المحلية بالخطط القطاعية والمركزية. يتم تحديد الأولويات المحلية مع مراعاة الأهداف الوطنية وسقوف الموازنة. في المرحلة التالية، يتم وضع الخطة السنوية مع مسؤولي التخطيط في الإدارات والمديريات من خلال الاجتماعات والزيارات الميدانية بالتعاون مع لجنة التخطيط المحلية والبلديات المحلية داخل المحافظة. يتم تنفيذ هاتين المرحلتين باستخدام البيانات الديموغرافية التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

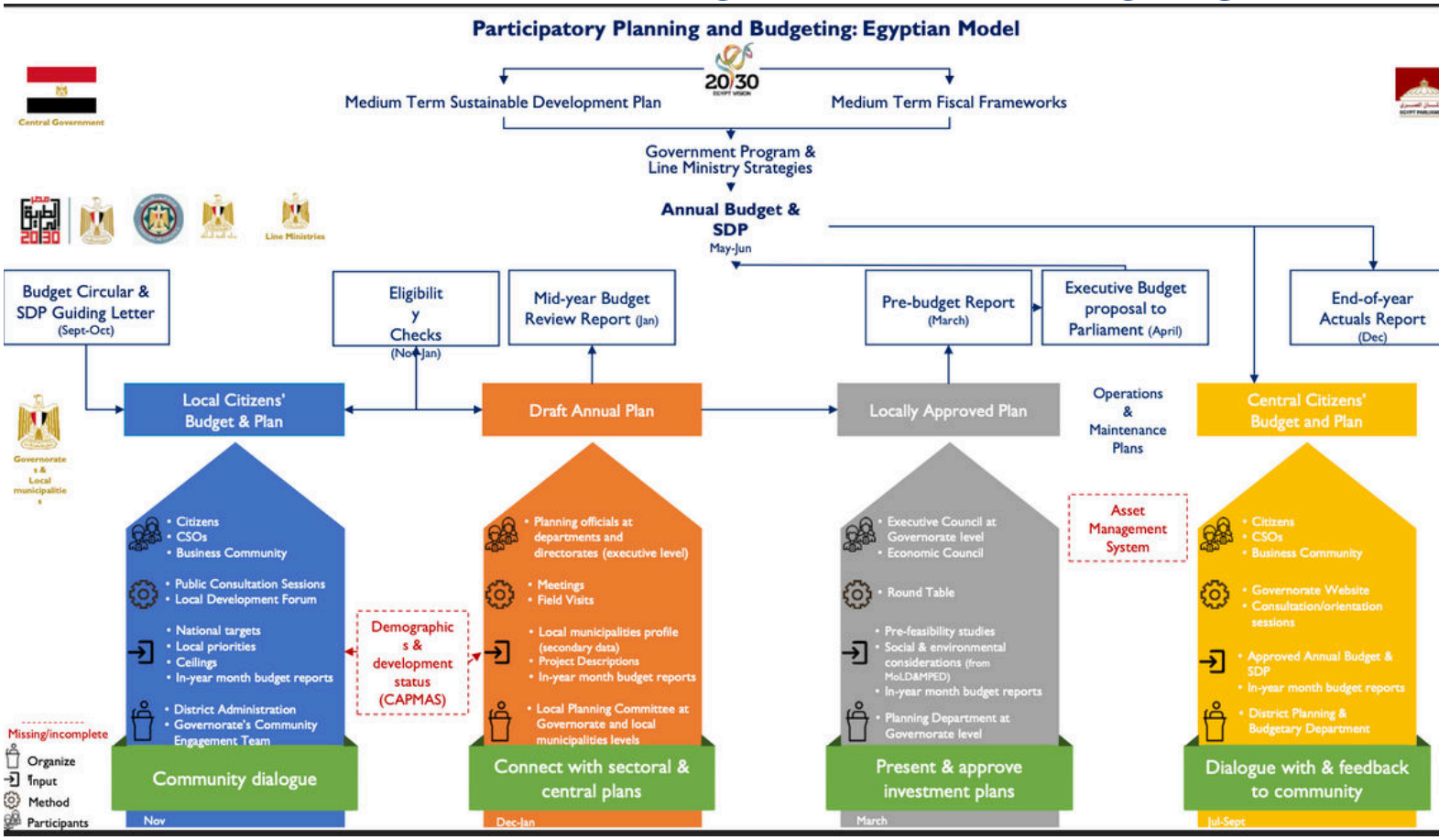

مرحلة التنفيذ:

بناءً على المراحل السابقة، يقوم المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي داخل المحافظة بتطوير الخطة المعتمدة محليًا. يتم ذلك من خلال اجتماعات مع القادة المحليين الذين يقومون بتقييم واختيار المشاريع على أساس دراسات الجدوى الأولية التي تراعي الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بالتعاون مع إدارة التخطيط في المحافظة. يتم إعداد الموازنة والتخطيط المركزي للمواطنين بالتعاون مع إدارات التخطيط و الموازنة في المحليات من خلال الحوار والتعليقات المجتمعية. يتم اعتماد الخطة السنوية وخطة التنمية المستدامة من قبل البرلمان. بعد الموافقة عليها، يتم عقد جلسات الاستماع الجماهيري في المحافظة حيث يتم الإعلان عن المشاريع المعتمدة.

-

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

دورة الموازنة التشاركية (5)

المرحلة الفرعية	الشرح
١. جلسات الحوار والتشاور المجتمعي المستمرة	تسهيل حوارات ومشاورات مجتمعية مستمرة لجمع مقترحات المشاريع من الأحياء والمراكز، وتحديد أولوياتها، وتقديمها إلى فريق العمل الخاص بالجمع والتصنيف.
٢. جلسات الاستماع الجماهيري حول الموازنة	تنظيم جلسات استماع جماهيري حول موازنة العام المالي بالتعاون مع مكتب المحافظ
١.٢) تحديد الاحتياجات المحلية	إجراء تقييم شامل للاحتياجات في المجتمعات المحلية بالتعاون مع مكتب المحافظ. ويتضمن ذلك استطلاع آراء السكان المحليين لتحديد احتياجاتهم التنموية.
٢.٢) إعداد مقترحات المشاريع	استثمار خبرات متخصصي وزارة التنمية المحلية لتطوير مقترحات مشاريع شاملة. ويتضمن ذلك وضع تصاميم تقنية مفصلة، وإجراء تقييمات لاحتياجات التمويل، وإجراء دراسات التأثير البيئي والاجتماعي للمشاريع.
٣) تقييم المشاريع	إجراء عملية فرز وتقييم للمشاريع التي تم تحديدها من خلال جلسات الحوار المجتمعي بالتعاون مع متخصصي وزارة التنمية المحلية. يتم إجراء التقييم من قبل فريق العمل الخاص بالاتصالات والمعلومات ويراعي ما يلي: **معايير التقييم تشمل**: **ملاءمة المشروع**: تقييم الجدوى التقنية والمالية والزمنية لكل مشروع

5. الرجوع إلى الإطار الكلي الموضح في الشكل أعلاه.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

المرحلة الفرعية	الشرح
٣) تقييم المشاريع	**معايير التقييم تشمل**: **الصلة والتوافق**: درجة مساهمة المشروع في معالجة الاحتياجات والأولويات المحلية المحددة. **مشاركة المجتمع ودعمه**: مستوى مشاركة المجتمع وملكيته في تصميم المشروع وتنفيذه ومراقبته. **جدول زمني للمشروع وكفاءته**: وضوح الجدول الزمني للمشروع وجدواه، فضلاً عن إمكانية تنفيذه في الإطار الزمني المخصص. **استهداف المستفيدين والتأثير**: الدقة في تحديد المستفيدين المستهدفين وإمكانية المشروع في إحداث تأثير إيجابي كبير على المجتمع. **التأثير المجتمعي**: سيتم ترتيب أولوية المشاريع بناءً على فعاليتها في معالجة القضايا المحلية الأكثر إلحاحًا التي تم تحديدها في الحوارات المجتمعية.
٤) اختيار المشاريع	**على أساس الفحص الشامل، يتم اختيار المشاريع المقترحة، حيث يتم اختيار المشاريع مع مراعاة ما يلي:** **الجدوى**: يتم اختيار المشاريع بناءً على تقييمات الجدوى. التوافق مع **رؤية مصر 2030 وخطة عمل الحكومة أو مع نسبة إنجاز تبلغ 70٪** **التوافق مع الخطة الاستراتيجية للمحافظة:** تساهم المشاريع في الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة للمحافظة. **الاعتبارات المالية**: يتم اختيار المشاريع ضمن حدود الموارد المالية المتاحة.
٥) جلسات الاستماع الجماهيري بعد الموافقة البرلمانية على الموازنة	جلسات استماع عامة بعد الموافقة البرلمانية على الموازنة **عقد جلسات استماع عامة يتم فيها:** • الإعلان عن المشاريع المعتمدة. • توفير تفسير لتأجيل بعض المشاريع، مع بيان الأسباب وراء هذه القرارات. • إطلاق دورة الموازنة التشاركية للعام المالي التالي رسميًا.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

القواعد التنظيمية

١ ملكية المجتمع ونهج التركيز على المستفيدين

المساهمة المحلية: لتشجيع مشاركة المواطنين والشعور بالملكية، تشارك المنظمات المجتمعية في تعزيز مساهمات المجتمعات المحلية. يمكن أن يشمل ذلك التبرعات الطوعية من الأفراد أو مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات. ستساعد هذه المساهمات في تغطية التكلفة الإجمالية للمشروع.

رضا المشاركين: ضمان شعور المشاركين بالقيمة والدعم في جميع مراحل عملية تطوير الاقتراح.

الاستشارة والتعليقات: إعطاء الأولوية لدمج نتائج المشاورات، بالإضافة إلى آراء المستفيدين، في تصميم المشروع وتنفيذه. سيتم قياس ذلك من خلال نسبة المستفيدين ومدى رضاهم عن المشاريع في جميع جوانب التنفيذ

٢ الشمولية والمشاركة العادلة

ضمان مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الاكثر احتياجاً لضمان عملية صنع القرار التمثيلية.

٣ الرقابة

ضمان حضور مسؤول حكومي في جلسات الحوار المجتمعي لمراجعة المقترحات وتفسير سبب قبول أو رفض اقتراح معين. يتم ذلك بالتنسيق مع مكتب المحافظ واللجان التنفيذية المسؤولة عن مبادرة الحياة الكريمة في المحافظات.

٢.٥ آليات تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية

القواعد التنظيمية

٤ الحوار المفتوح والشفافية

- بعد عملية فرز المشاريع من قبل لجنة التنسيق، تخضع مقترحات المشاريع المعتمدة لعملية شفافة وعادلة للتصويت السري الحر من قبل المستفيدين.
- سيساعد استخدام التكنولوجيا بكفاءة على ضمان التواصل والإعلانات الواضحة بشأن كل مرحلة من مراحل المشروع ونتائجه.

٥ تمكين الشباب ومشاركة المجتمع المدني

المنظمات المجتمعية:

- التعاون مع قادة المجتمع وترشيح عدد منهم للمشاركة في برنامج تدريب المدربين (ToT) الخاص بنموذج الموازنة التشاركية الوطنية.
- إجراء جلسات المشاركة المجتمعية لتحديد الأولويات والتحديات المحلية. توثيق هذه الاحتياجات وتحديد أولوياتها لتقديمها لاحقًا إلى المحافظة. تبدأ هذه العملية دورة الموازنة التشاركية من خلال التأكد من دمج اهتمامات المواطنين واقتراحاتهم في عملية صياغة الموازنة.

سفراء وزارة المالية وأعضاء نادي المواطنة الفعالة في الجامعات المصرية العامة والخاصة:

- إجراء مراقبة وتحليل مستمرين لتحديد القضايا والتحديات الناشئة.
- تقديم تعليقات في الوقت المناسب وتطوير توصيات قابلة للتنفيذ ضمن قيود الموارد.
- إعداد مقترحات شاملة، بما في ذلك الحلول البديلة، للقضايا المحددة.
- تجميع وتحديد أولويات الاقتراحات بناءً على التأثير المجتمعي والجدوى، وتقديمها إلى المسؤولين المعنيين.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

إطلاق النموذج

ورش العمل

لإطلاق التطبيق واسع النطاق للنموذج الوطني للموازنة التشاركية (PB) عبر المحافظات، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بعقد ورشتين عمل في القاهرة (أبريل ٢٠١٩) والإسكندرية (فبراير ٢٠٢٠). جمعت هذه الورش شركاء النجاح من الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

تمت دعوة ممثلين من وزارة المالية، وزارة التخطيط، التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة التنمية المحلية، بالإضافة إلى مديريات المحافظات، وإدارات المالية، ومنظمات المجتمع المدني في الإسكندرية، الفيوم، وبني سويف (محافظات المرحلة الأولى) للمشاركة في جلسات ورشة العمل. وتضمنت هذه الجلسات:

- نماذج متنوعة للموازنة التشاركية وتحديات تنفيذها.
- أمثلة ناجحة للموازنة التشاركية من دول مختلفة والتحديات التي واجهتها في تنفيذها.
- تطوير نموذج مصري للموازنة التشاركية في الإسكندرية.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

إطلاق النموذج

الشركات

- قامت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية بإقامة شراكات استراتيجية مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية.

- بالتعاون مع مؤسسة حياة كريمة والديوان العام للمحافظات، شاركت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية في مناقشات رفيعة المستوى مع محافظي الإسكندرية والفيوم، نائب محافظ القليوبية، وممثلين عن محافظتي أسيوط وبني سويف لبدء مشاريع تجريبية في أحياء غرب ومنتزه، بما يتماشى مع خطة استثمار المحافظة وللتصدي للفجوات بين الموارد العامة واحتياجات المواطنين المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماعات دورية مع أعضاء مجلس الشيوخ لضمان التوافق المستمر مع السياسات.

- لبناء القدرات، تم تنظيم ورش عمل تمهيدية في عدة جامعات ومحافظات استهدفت رؤساء الأحياء وممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد شكلت هذه الجلسات أساساً لاختيار ١٠٠ متدرب من كل محافظة للخضوع لتدريب شامل ليصبحوا سفراء للموازنة التشاركية.

- كما تم عقد ندوة حول الموازنة التشاركية لطلاب الماجستير بقسم اللغة الإنجليزية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية في نوفمبر ٢٠٢٠.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

تنفيذ برنامج تدريب المدربين (TOT) في محافظة الفيوم في أغسطس ٢٠٢٢

أنشطة بناء القدرات

إطلاق مسابقة "محافظتك ... مشكلة + حل" للشباب

لتعزيز مشاركة الشباب في جهود التنمية الحكومية، أطلقت وحدة FTCE مسابقة تستهدف شباب الفيوم بعنوان "محافظتك ... مشكلة + حل". وذلك لتقديم ملخص للمشاريع التي تهدف إلى إيجاد حلول وأفكار للمشاكل المحلية التي تواجهها محافظة الفيوم. تلقت المسابقة عدداً كبيراً من المتسابقين الذين قدموا أفكارهم حيث وصلت المسابقة إلى 161،389 شاباً وشابة من محافظة الفيوم. تفاعل 11،511 شاباً وشابة مع الحملة، بينما أعاد 41 آخرون نشر الحملة على حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. من خلال الجهود التعاونية مع الوكالات الحكومية والمجتمع المدني، أكملت الدفعة الأولى من 85 من سكان الفيوم بنجاح برنامج تدريب الموازنة التشاركية. طبق هؤلاء المتدربون معارفهم المكتسبة حديثًا لتطوير مبادرات محلية ذات تأثير ومشاريع تخرج. من بين أكثر من 500 طلب، تم اختيار أفضل خمسة مشاريع من الجامعات المصرية لعرض نجاح نموذج الموازنة التشاركية في مصر.

الشراكات مع الجامعات المصرية

بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، قامت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية بتحديد أفضل خمس مبادرات شبابية من الجامعات المصرية الحكومية والخاصة. وذلك بهدف دمج السياسة المالية والموازنة في الأنشطة الطلابية في المدارس والجامعات، وزيادة تفاعل الطلاب مع جهود وزارة المالية.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مشاريع تخرج محافظة الفيوم

مشاريع تمكين المرأة

مشروع تقشير الجمبري

تركز هذه المبادرة على تعزيز سبل العيش والصحة للنساء المشاركات في تقشير الجمبري في قرية شكسوك. من خلال تقديم الخدمات الطبية وتعزيز الفرص الاقتصادية داخل صناعة الجمبري، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ومحافظة الفيوم، يهدف المشروع إلى خلق بيئة آمنة للنساء. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف شراكة مع MSMEDA بدائل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنويع مصادر الدخل وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

مشروع كفوف (حاضنات المشروعات الصغيرة)

تقديم الإرشاد والتدريب ودعم الوصول إلى الأسواق للحرفيات.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مشاريع تخرج محافظة الفيوم

مشاريع نشر الوعي

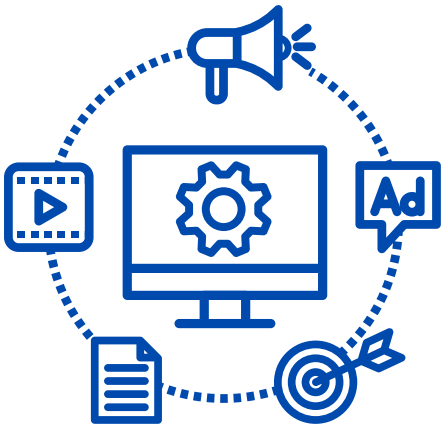

مبادرة سفراء الاستدامة (التوعية بمشروعات حياة كريمة)

تهدف إلى تعزيز ملكية المجتمع لمشاريع الحياة الكريمة من خلال أنشطة التوعية. من خلال إجراء حملات من باب إلى باب، وورش عمل، وجلسات تدريبية، تسعى المبادرة إلى تعزيز الوعي العام حول استدامة المشاريع واستراتيجيات الحفاظ عليها.

مبادرة حقك من حقك

تمكين المواطنين من خلال معرفة حقوقهم وواجباتهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مشاريع تخرج محافظة الفيوم

مشاريع التحول الرقمي

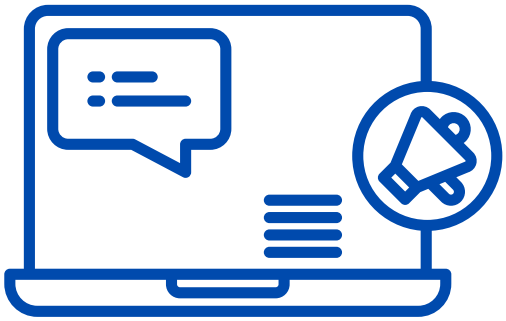

مبادرة "فيوم رقمية" (منصة مصر الرقمية)
و هي تهدف إلي توعية المواطنين بالخدمات التي تفدمها منصة مصر الرقمية و خدمات التحول الرقمي

مبادرة محو الامية الرقمية (منصة مصر الرقمية)
تهدف إلى تعزيز الوعي العام وفهم منصة مصر الرقمية وخدمات التحول الرقمي الخاصة بها.

مبادرة "نمي وعيك"
تهدف إلي توعية كبار السن (أصحاب المعاشات - عملاء تكافل و كرامة) باستخدام ماكينات الصرف الآلي لصرف المعاشات و المساعدات الشهرية.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مشاريع تخرج محافظة الفيوم

مشاريع حماية الطفل

مشروع معًا لحماية أطفالنا (بالتعاون مع لجان حماية الطفولة)

يهدف المشروع إلى زيادة الوعي العام حول قوانين حماية الطفل، ودور لجان حماية الطفل، وأهمية الإبلاغ عن حالات الإساءة للأطفال. يؤكد المشروع على سرية المبلغين ويوفر إرشادات واضحة حول استراتيجيات التدخل.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مشاريع تخرج محافظة الفيوم

مشاريع التوعية بالموازنة

مشروع "رعاية "

يهدف هذا المشروع إلى تكييف عملية الموازنة التشاركية للأفراد ذوي الإعاقات السمعية، مما يسهل مشاركتهم في اتخاذ القرارات المجتمعية ويعزز دورهم كمدافعين عن الموازنة الشاملة داخل أسرهم.

مشروع الموازنة التشاركية لمراكز الشباب

يهدف إلي توعية أعضاء الجمعيات العمومية و رواد مراكز الشباب المستهدفة (دسيا - المحافظة) بموضوعات الموازنة التشاركية و متابعة الحسابات الختامية و خطط الموازنة.

مشاريع الاقتصاد الأخضر

مبادرة الحي الأخضر (توعية بيئية - موضوعات المناخ)

يهدف هذا المشروع إلى القضاء على النفايات داخل حي محدد. وفي حال نجاحه، سيتم توسيع النموذج ليشمل أحياء أخرى.

مشروع حافظ عليها تلاقيها (تبطين الترع و المساقي - الري الحديث)

لتعزيز كفاءة استخدام المياه وتوسيع المناطق المزروعة، تهدف هذه المبادرة إلى زيادة وعي المزارعين بفوائد تبطين القنوات واعتماد أنظمة الري الحديثة. من خلال تقليل فقدان المياه عبر تبطين القنوات وتحسين توزيع المياه، يمكن للمزارعين زيادة المحاصيل والإنتاجية الزراعية.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

جلسات الاستماع الجماهيري

لتوسيع نطاق ميزانية المشاركة في جميع المحافظات، قامت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية بعقد جلسات استماع عامة تم خلالها شرح نموذج الوطني للموازنة التشاركية. تضمنت هذه اللقاءات اجتماعات مع محافظ الفيوم الدكتور أحمد الأنصاري في ديسمبر ٢٠٢٠ لبدء عملية الموازنة التشاركية في المحافظة. وبالشراكة مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، قامت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية بعقد جلسات استماع جماهيري في عدة مراكز بمحافظة الفيوم (إطسا، يوسف الصديق في ٢٠٢١، طامية ومركز الفيوم في ٢٠٢٢) وفي الإسكندرية (منتزه أول). للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الرابط: https://www.facebook.com/share/v/hwA6qkwnRWbCdJS4/?mibextid=w8EBqM&startTimeMs=1000

وقامت وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية بتنظيم جلسات استماع جماهيري قبل وبعد الإعلان عن السياسات المالية لوزارة المالية وقبل وبعد نشر البيان المالي للعام المالي موازنة المواطن. و تضمنت جهود التوعية التي قامت بها الوحدة نشر محتوى سمعي و بصري يشرح تقرير موازنة المواطن عبر قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للوزارة.

تم عقد جلسات الاستماع جماهيري لمناقشة موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في يونيو ٢٠٢٤ قبل عرضها على ومناقشتها مع البرلمان، وذلك بهدف أخذ مطالب المواطنين في الاعتبار لدمجها في موازنة الدولة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الرابط: https://youtu.be/jhOs79gs_SY?si=VM_ZxGPPecgmUt2x

قبل صياغة تقرير جلسات الاستماع الجماهيري، تم عقد ورش عمل مع مختلف الشركاء لجمع بيانات شاملة حول اهتمامات المواطنين بشأن الموازنة العامة ليتم تضمينها في التقرير. تم تصوير جلسات الاستماع الجماهيري ونشرها على موقع الوزارة الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى نشر بيانات صحفية لتعزيز الوعي العام.

بعد صدور التقرير، سيتم تنفيذ حملات توعية في المحافظات الأكثر احتياجًا في مصر، تستهدف الفئات المستبعدة تقليديًا مثل النساء والشباب وكبار السن. ستتم مرافقة هذه المبادرات بتصوير وقائع الحملات ونشرها على موقع الوزارة ومنصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى بيانات صحفية شاملة.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

تطبيق آليات للمساءلة المجتمعية

لتعزيز الشفافية والمساءلة، يتم تفعيل أداة للمساءلة المجتمعية في القرى المشاركة في مبادرة "حياة كريمة" بمحافظتي الإسكندرية والفيوم. تتماشى هذه الأداة مع أفضل الممارسات الدولية، حيث ستستخدم منهجيات من منظمات مثل "شراكة الموازنة الدولية" في مسح الموازنة المفتوحة ومعايير الشفافية العالمية لمكافحة الفساد، لتمكين المواطنين من متابعة تقدم المشاريع.

تشمل آليات المشاركة المجتمعية:

- **بطاقات تقييم المجتمع**: لقياس رضا المواطنين عن الخدمات.
- **تدريب على الموازنة التشاركية**: لتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في عملية ال.
- **مراقبة المشاريع:** لضمان تنفيذ المشاريع بفعالية وكفاءة.

من خلال الاستفادة من هذه الأدوات، تهدف المبادرة إلى تعزيز مشاركة المواطنين وتحسين جودة الخدمات العامة.

٣.١ انجازات النموذج الوطني للموازنة التشاركية

ب) تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم

مرحلة المساءلة المجتمعية

تم إطلاق المرحلة الثانية من النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم، مع التركيز على المساءلة المجتمعية. تهدف هذه المرحلة إلى مراقبة فعالية الخدمات العامة والمشاريع الوطنية الكبرى، وتسعى إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال التعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

هو جزء من بروتوكول التعاون المشترك بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الذي تقوده وحدة الشفافية و المشاركة المجتمعية. يركز هذا البروتوكول على التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس المقبلة (2023-2027)

من خلال جلسات الاستماع العامة التي تم عقدها في محافظة الفيوم، حددت وحدة الشفافة و المشاركة المجتمعية احتياجات المواطنين في مختلف المراكز (مثل: إطسا، الفيوم، يوسف الصديق، طامية). وتم دمج هذه الاحتياجات في مشروع المراقبة والمساءلة المجتمعية لضمان تنفيذ المشاريع بفعالية. تشمل أمثلة المشاريع التي يتم مراقبتها أنظمة الصرف الصحي، الكهرباء، شبكات الألياف الضوئية، البنية التحتية للغاز، التأمين الصحي، والبرامج التعليمية. للمزيد من التفاصيل حول المشاريع في كل مركز، يرجى زيارة الرابط: https://budget.gov.eg/?post_type=other-reports

٣.٢ الاعتراف الدولي بنجاح النموذج الوطني للموازنة التشاركية

قد اشادت العديد من المنظمات الدولية بنجاح النموذج الوطني للموازنة التشاركية

أطلس العالمي

لقد تم إدراج مصر في تقرير أطلس العالمي للموازنة التشاركية لعام 2019، الذي يتضمن من ١١٦٩٠ إلى ١١٨٢٥ نموذج للموازنة التشاركية في ٧١ دولة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

سيتم تسليط الضوء على نجاح تطبيق النموذج الوطني للموارنة التشاركية في مصر في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "مراجعة الحوكمة العامة لمصر".[1]

شراكة الموازنة الدولية

سيتم تسليط الضوء على نموذج ال التشاركية الناجح في مصر كنموذج نجاح من قبل شراكة الموازنة الدولية (IBP).

ملحق (١): اختصصات اللجنة الفنية:

التزامات وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

- تنسيق الجهود ما بين الوزارات ومتابعة تنفيذ أدوارها حسب المتفق عليه.
- الوحدة هي التي تسعى الى نشر فكر ومفهوم الموازنة التشاركية بين جميع جهات الدولة سواء الوزارات المعنية أو المحافظات التي ستقوم بتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية.
- تعتبر وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية هي الأمانة الفنية ومكتب الدعم الفني لوضع التصور النهائي لتنفيذ خطة عمل نشر الموازنات التشاركية بين جميع الجهات، كما تعتبر هي المسؤول عن تقديم الدعم الفني والدعم اللوجيستي في هذا الإطار.
- تعتبر وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية هي الإطار الفكري والمرجعي لكافة الوزارات والمحافظات في وضع آليات وخطة عمل تنفيذ وتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية.

التزامات وزارة المالية:

- تعتبر وزارة المالية المسؤول عن المساعدة في إعداد الموازنات التشاركية في المحافظات من خلال فريق عملها من مراقبين ماليين وكذلك الأعضاء الماليين في كافة المحافظات عن طريق توجيههم عن كيفية ان يكونوا أعضاء يقوموا بالمساندة في وضع الموازنات التشاركية للوحدات المحلية.
- تعتبر وزارة المالية المسؤول عن المساعدة في تنفيذ بعض المشروعات التي تنتج عن الموازنات التشاركية والتي يمكن أن تمول مباشرة من وزارة المالية وخاصا ان هذا يندرج تحت الباب الثاني " الصيانة والتشغيل".
- إدماج موازنة المحليات بالتنسيق مع الوزارات المختلفة في وضع الموازنة التشاركية للمحليات وتقديم الدعم الفني والمالي لها.
- التأكد من الاستفادة القصوى من كافة موارد الدولة ولا سيما القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية في هذا الشأن لتوثيق ونشر التجارب الناجحة والمتميزة في تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية.

ملحق (١): اختصصات اللجنة الفنية:

التزامات وزارة التنمية المحلية

- التنسيق مع المحافظات لتنفيذ الموازنة التشاركية والبرامج التدريبية وفقاً لخطة العمل المعتمدة.
- المتابعة المستمرة لمدى استفادة المحافظات من الكوادر الحكومية وغير الحكومية التي تم تدريبها على الموازنة التشاركية.
- تقديم الدعم الفني اللازم للمحافظات لتقديم الحلول المبتكرة التي تعمل على تعزيز نظام الموازنة التشاركية بها.
- تحفيز المنافسة بالشراكة مع وزارة المالية بين وحدات الإدارة المحلية على عقد جلسات المشاركة المواطنين في إعداد الموازنة والخطة من خلال المسابقات والجوائز .
- المشاركة في البرامج التدريبية وتأهيل الكوادر المحلية على الموازنة التشاركية سواء التي يتم تنفيذها في المحافظات أو مركز التنمية المحلية بسقاره
- تدريب وتأهيل باحثي مراكز المعلومات ومسئولي المواقع الالكترونية للمحافظات على تشغيل تطبيقات الموازنة التشاركية ونشر الموازنة والخطة على المواقع الالكترونية.
- توجيه المحافظات لتفعيل دور المجالس الاقتصادية الاجتماعية ولجان التخطيط المحلى في تنفيذ تطبيقات الموازنة التشاركية.

التزامات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

- المشاركة في التدريب وتأهيل الكوادر في البرامج التدريبية الخاصة بالموازنة التشاركية.
- اعتماد خطة المحافظة في إطار السقف التمويلي بنسبة معينة من المشروعات المقترحة من المواطنين.
- الزام مديريات الخدمات والوزارات المركزية بالمقترحات القابلة للتنفيذ من قبل المواطنين

ملحق (١): اختصصات اللجنة الفنية:

التزامات وزارة التضامن الاجتماعي

- تيسير وتنظيم مشاركة مؤسسات العمل الأهلي في محافظة الفيوم كمرحلة أولى في أنشطة النموذج الوطني للموازنة التشاركية.
- تنظيم عمليات التطوع والمشاركة في أنشطة النموذج ضمن إستراتيجية التطوع التي قامت الوزارة بالانتهاء من صياغتها.
- دعم أنشطة النموذج الوطني للموازنة التشاركية من خلال مكلفات الخدمة العامة في محافظة الفيوم.
- دعم عمليات تسجيل المبادرات المجتمعية للمجموعات الشبابية بالوزارات وفقا لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بقانون رقم ٢٤٩ لعام ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية.
- دعم أنشطة مشروعات مجموعات المواطنين من خلال إدارة التعاونيات بالوزارة.
- دعم جهود وأنشطة رفع الوعي من خلال استثمار جهود الرائدات الاجتماعيات التابعين للوزارة.